

Distr.: General  
25 September 2013  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الخامسة

مدينة بنما، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

المساعدة التقنية

## تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في سياق الاستعراضات القطرية

مذكّرة من الأمانة

ملخص

تحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبانها الدول الأطراف في سياق الاستعراضات القطرية المتعلقة بتنفيذ الفصل الثالث (التحريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهي تقدّم أيضاً ملخصاً وجيزاً لما جرى من مناقشات وما خلص إليه من استنتاجات بشأن المساعدة التقنية أثناء دورات فريق استعراض تنفيذ الاتفاقية، وتقدّم مجالات لمزيد من الدراسة.

\* CAC/COSP/2013/1



## أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ١/٣، الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الوارد في مرفق ذلك القرار). وقرّر المؤتمر أيضاً أن يتولى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ مهمة متابعة ومواصلة العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية. ووفقاً للفقرة ١١ من الإطار المرجعي، فإن أحد أهداف آلية الاستعراض هو مساعدة الدول الأطراف على تحديد وتسويق الاحتياجات الخاصة من المساعدة التقنية وعلى تعزيز المساعدة التقنية وتيسير تقديمها. وينظر فريق استعراض التنفيذ في الاحتياجات من المساعدة التقنية ضماناً لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وفقاً للفقرة ٤٤ من الإطار المرجعي.

٢- وأوصى المؤتمر، في قراره ١/٤، جميع الدول الأطراف بأن تُدرج في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي تقاريرها القطرية، حيثما انطبق الحال، بياناً باحتياجاتها من المساعدة التقنية، ويُفضّل أن تكون مرتبة حسب الأولوية ومتصلة بتنفيذ الأحكام؛ وبأن ينظر الفريق، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض وأتساقاً مع إطار الآلية المرجعية، في تحديد المجالات ذات الأولوية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وفي تجميع معلومات عن الاتجاهات السائدة في المساعدات التقنية المطلوبة والمقدّمة.

٣- وتحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال الاستعراضات القطرية بشأن تنفيذ الدول الأطراف المستعرضة الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنتين الأولى والثانية من الدورة الأولى لآلية الاستعراض. ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية المتعلقة بأربع وأربعين دولة طرفاً والتي كانت قد أُنجزت أو قاربت الإنجاز وقت صياغة هذه المذكرة.

٤- ومن بين الدول الأطراف الأربع والأربعين المشمولة بهذه المذكرة، حددت تسع وعشرون دولة احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية. وشملت تلك الدول ثمانين دولاً من مجموعة الدول الأفريقية، و١٢ دولة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وأربع دول من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وخمس دول من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما حدّد ما مجموعه ٢٦ دولة طرفاً احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية. وشملت هذه ست دول من مجموعة الدول الأفريقية،

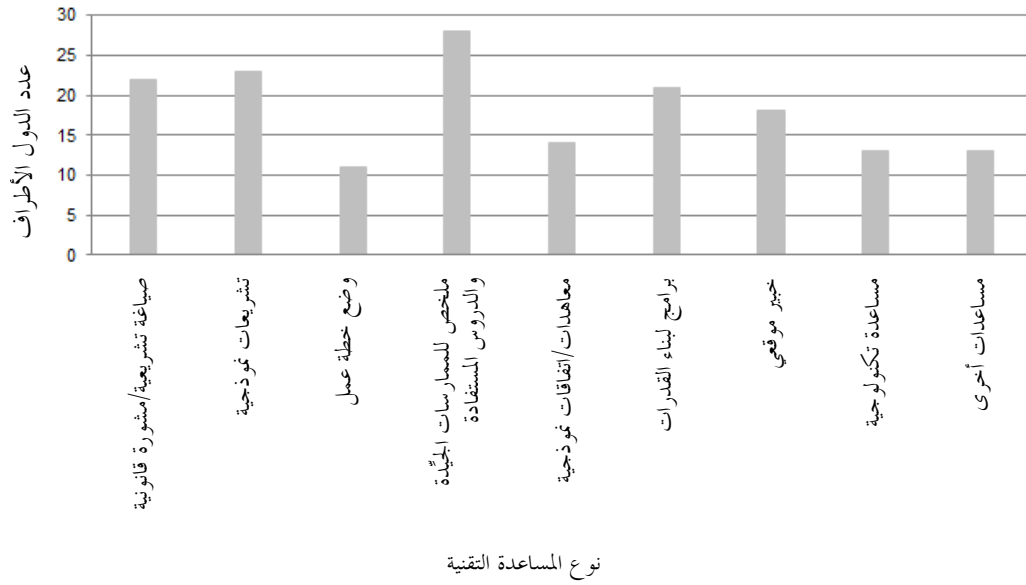
و ١٠ دول من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وثمانى دول من مجموعة دول أوروبا الشرقية، ودولتين من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى.

٥- وتحتوي قائمة التقييم الذاتى المرجعية الشاملة على عدة فئات للاحتياجات من المساعدة التقنية محدّدة مسبقاً. وهذه الفئات هي: صياغة تشريعية ومشورة قانونية؛ وتشريعات نموذجية؛ ووضع خطة عمل تنفيذية؛ وملخص للممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة؛ ومعاهدات أو اتفاقات نموذجية؛ وبرامج لبناء القدرات؛ ومساعدة من جانب خبير موقعي؛ ومساعدة تكنولوجية؛ وفتحة عامة للمساعدات الأخرى. وكان العديد من الاحتياجات المستبانة أثناء عملية الاستعراضات القطرية مندرجاً ضمن هذه الفئات العربية، أمّا الاحتياجات الأعم فقد ذُكرت أيضاً في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية.

٦- ويتضمّن البابان الثانى والثالث من هذه الوثيقة تحليلاً للمساعدات التقنية المستبانة ضمن نطاق هذه الفئات، وعلى تفاصيل عن المساعدات الأخرى. ويتضمن الباب الرابع مزيداً من التحليل للاتجاهات السائدة بشأن أنواع معيّنة من الاحتياجات المستبانة، ومعلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تتجاوز نطاق الأحكام المستعرضة، وكذلك معلومات إضافية عما يجري تقديمه بالفعل عن مساعدة تقنية. ومع إنجاز المزيد من تقارير الاستعراضات القطرية، سوف يتسنى أيضاً تحديد الاتجاهات السائدة في الاحتياجات من المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي. غير أنّ عيّنة الدول المحسّدة في هذه المذكرة لا تتناسب مع الحجم النسبي للمجموعات الإقليمية، كما أنّ هناك داخل المناطق تفاوتاً واسعاً بين الاحتياجات المستبانة أثناء عملية الاستعراض.

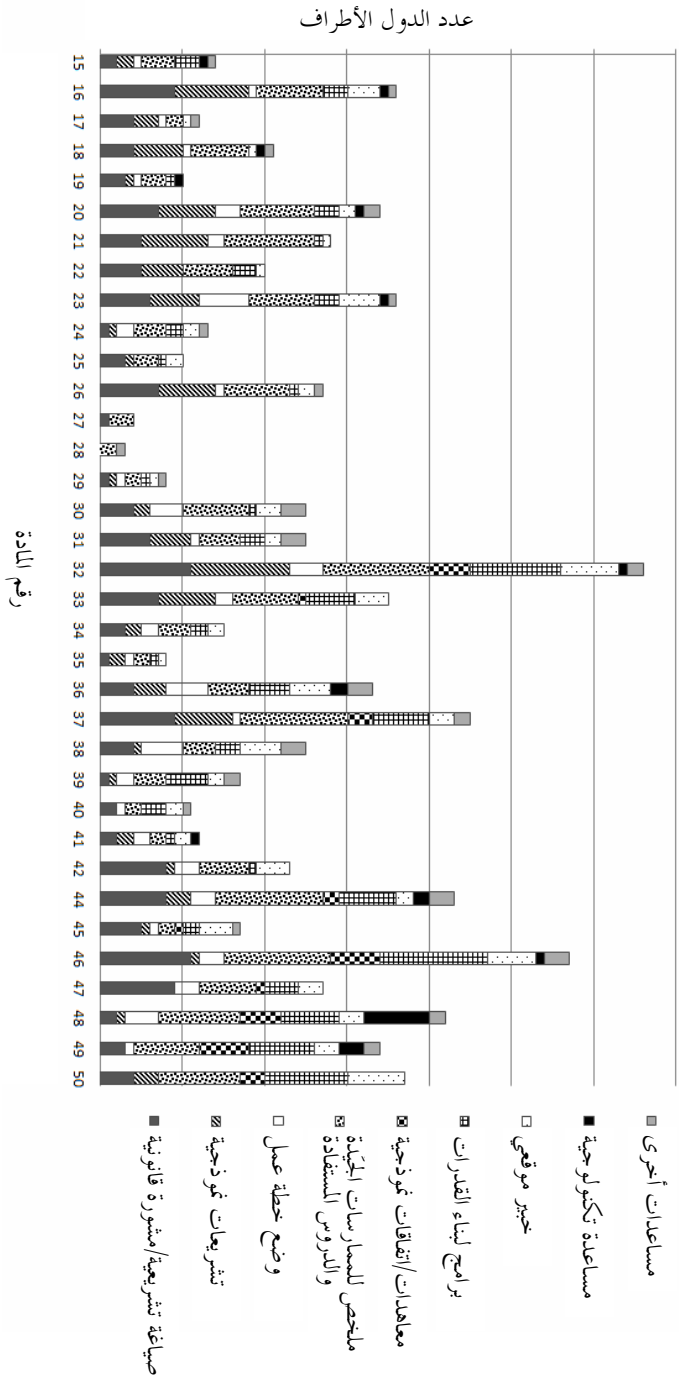
٧- ويقدم الشكل الأول لمحة عامة عن عدد الأنواع المختلفة من الاحتياجات التي حددها الدول الأطراف وثمة بيانات أخرى متاحة في الباب الخاص بكل فصل من فصول الاتفاقية.

الشكل الأول  
الاحتياجات من المساعدة التقنية، حسب النوع وعدد الدول الأطراف



٨- ويقدم الشكل الثاني أدناه لمحة عامة عن عدد الأنواع المختلفة من الاحتياجات التي حددها الدول الأطراف فيما يتعلق بجميع الفصول المستعرضة.

الشكل الثاني  
الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها الدول الأطراف، حسب رقم المادة



## ثانياً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث

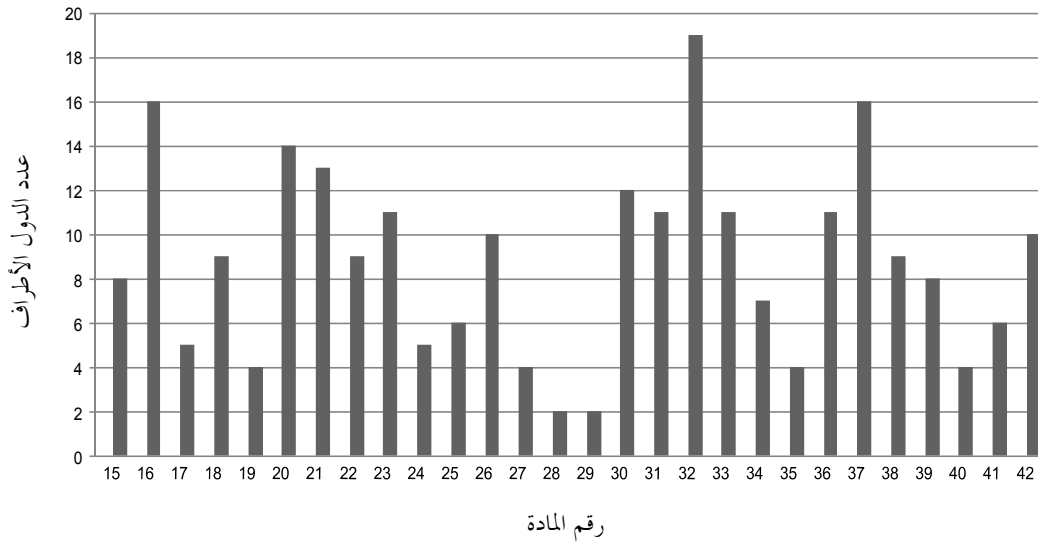
٩- استُبين ما مجموعه ٦١٦ احتياجاً من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث. ويقدم الجدول الأول والشكل الثالث توزيعاً مفصلاً لعدد الاحتياجات، حسب النوع وعدد الدول الأطراف، فيما يخص كل مادة على حدة.

الجدول ١

الاحتياجات من المساعدة التقنية المدرجة ضمن إطار الفصل الثالث من الاتفاقية

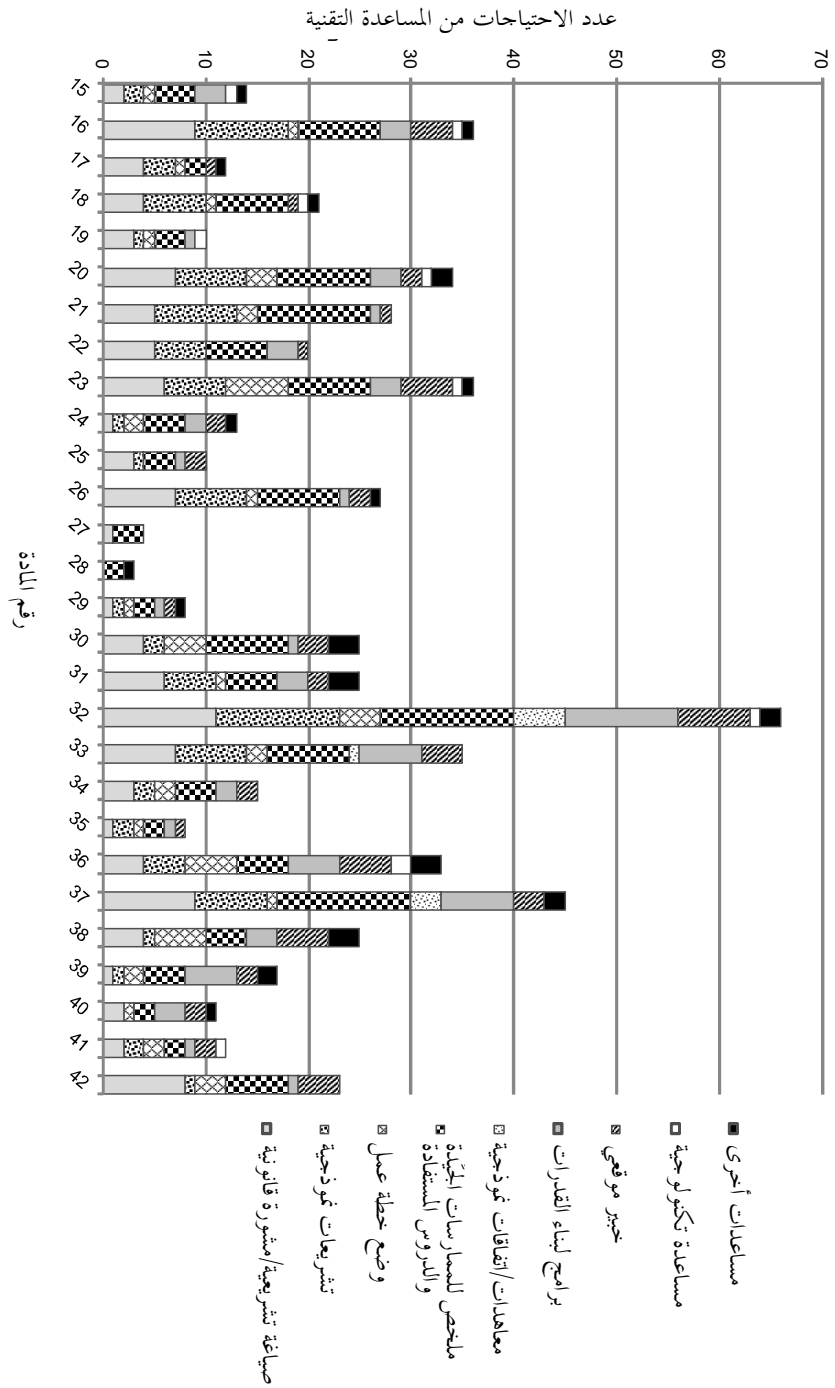
رقم المادة	عدد الدول الأطراف	عدد الاحتياجات
١٥	٨	١٤
١٦	١٦	٣٦
١٧	٥	١٢
١٨	٩	٢١
١٩	٤	١٠
٢٠	١٤	٣٤
٢١	١٣	٢٨
٢٢	٩	٢٠
٢٣	١١	٣٦
٢٤	٥	١٣
٢٥	٦	١٠
٢٦	١٠	٢٧
٢٧	٤	٤
٢٨	٢	٣
٢٩	٢	٨
٣٠	١٢	٢٥
٣١	١١	٢٥
٣٢	١٩	٦٦
٣٣	١١	٣٥
٣٤	٧	١٥
٣٥	٤	٨
٣٦	١١	٣٣
٣٧	١٦	٤٥
٣٨	٩	٢٥
٣٩	٨	١٧
٤٠	٤	١١
٤١	٦	١٢
٤٢	١٠	٢٣

الشكل الثالث  
عدد الدول الأطراف التي حدّدت احتياجاتها من المساعدة التقنية، حسب المادة



١٠ - ويقدم الشكل الرابع أدناه لمحة عامة عن العدد الإجمالي للاحتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث، موزعاً حسب رقم المادة ونوع الاحتياج.

الشكل الرابع  
الاحتياجات من المساعدة التقنية، حسب المادة ونوع الاحتياج





## ألف- جرائم الرشوة

جرائم رشو الموظفين العموميين الوطنيين والأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادتين ١٥ و ١٦

١١- استبانة ثنائي دول أطراف ١٤ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٥. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٢ والشكل الخامس.

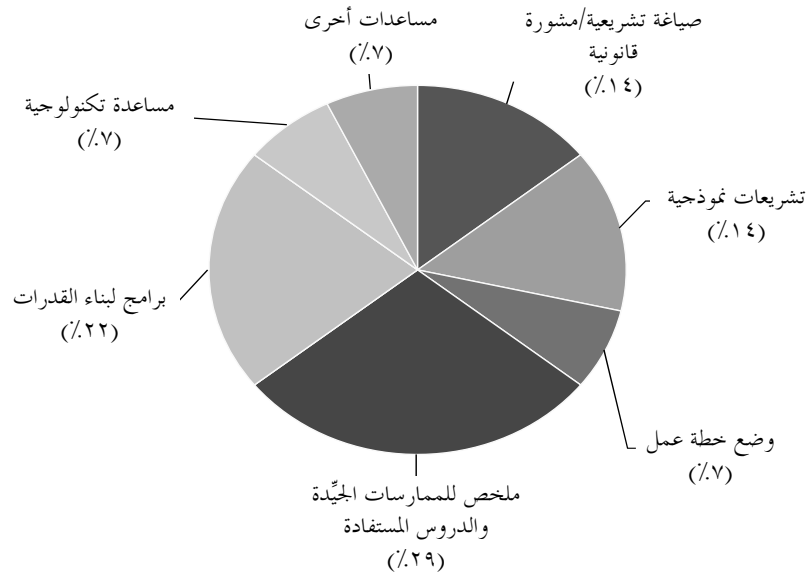
الجدول ٢

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٥

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٤	ملخص للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة
٣	برامج لبناء القدرات
٢	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٢	تشريعات نموذجية
١	وضع خطة عمل تنفيذية
١	مساعدة تكنولوجية
١	مساعدات أخرى
١٤	المجموع

الشكل الخامس

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٥



١٢- وتبيّن أنّ التحدّيات التي تواجهها الدول المستعرضة في تنفيذ المادة ١٥ هي الأكثر شيوعاً (انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/6، الجدول ١)، حيث ذُكرت عدة أوجه لجرّمة رشو الموظفين العموميين الوطنيين. ومع أنّ دولاً قليلة نسبياً قد ذكرت احتياجات من المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذها لذلك الحكم، أبرزت دولة واحدة احتياجات خاصة لبناء قدرات الموظفين المعنيين، مثل وكلاء النيابة العامة والمحققين، بشكل منتظم ومستمر. وذكّر أنّ الغرض من المساعدة في بناء القدرات لا يقتصر على تعزيز المعارف الفنية، بل يشمل أيضاً أساليب الاستجواب والتحري. وذكّرت دولة أخرى أنه قد يكون من المفيد لموظفيها المعنيين حضور حلقات عمل حول دراسات حالة مأخوذة من ولايات قضائية مختلفة، كما طلبت دولة ثالثة معلومات عن التشريعات ومناهج التدريب في البلدان الأخرى، إلى جانب مساعدة موقعية لصوغ منهج تدريبي وتنظيم دورات لإعداد المدربين.

١٣- وأشار ما مجموعه ١٦ دولة طرفاً إلى ٣٦ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٦. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٣ والشكل السادس أدناه.

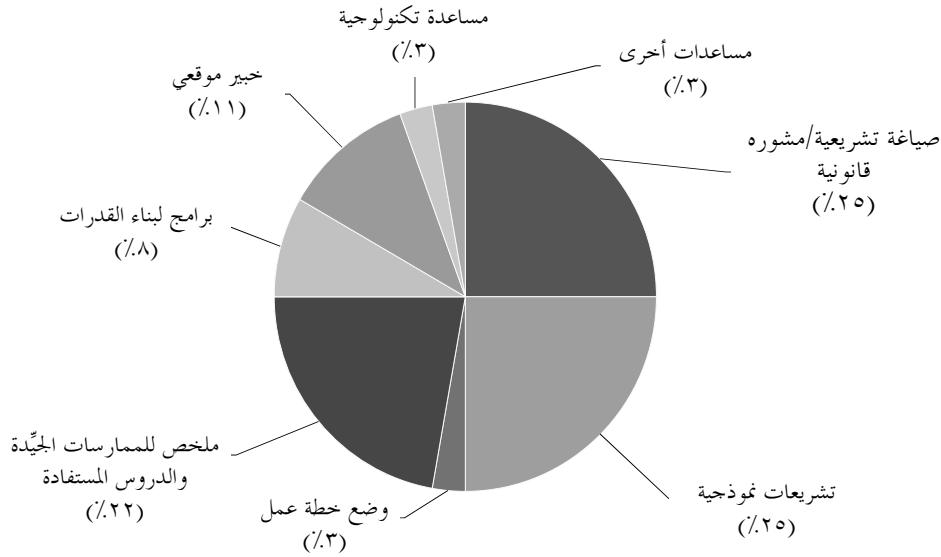
### الجدول ٣

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٦

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٩	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٩	تشريعات نموذجية
٨	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٤	خبير موقعي
٣	برامج لبناء القدرات
١	وضع خطة عمل تنفيذية
١	مساعدة تكنولوجية
١	مساعدات أخرى
٣٦	المجموع

## الشكل السادس

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٦



١٤ - واعتُبر تنفيذ المادة ١٦ أيضاً من بين أكبر التحديات التي تواجه الدول (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2013/6، الجدول ١) وبخاصة ما يتعلق بانتفاء تجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، أو بفترة الأفراد الذين يشملهم ذلك الجرم. وجاء هذا الحكم في المرتبة الثانية من حيث عدد الدول المستعرضة التي استبانت احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذه، ترتبط بالتحديات التي تواجهها في إنشاء إطار قانوني في هذا الصدد. وذكرت إحدى الدول احتياجاتها إلى معلومات من البلدان الأخرى عن القضايا وأساليب التحري المتعلقة بهذا الحكم، وأبرزت دولة أخرى الحاجة إلى تبادل التجارب على الصعيد الإقليمي.

## باء- إساءة استغلال السلطة أو المنصب والسلوكيات ذات الصلة

الاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال المنصب، والإثراء غير المشروع

الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالمواد ١٧ و ١٨ و ١٩

١٥ - استبانت خمس دول أطراف ١٢ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٧. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٤ أدناه.

الجدول ٤  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٧

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٤	صياغة تشريعية
٣	تشريعات نموذجية
٢	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
١	خبير موقعي
١	صوغ خطة عمل تنفيذية
١	مساعدات أخرى
١٢	المجموع

١٦- واستبانَت تسع دول أطراف ٢١ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٨. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٥ أدناه.

الجدول ٥  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٨

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٧	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٦	تشريعات نموذجية
٤	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
١	صوغ خطة عمل تنفيذية
١	خبير قانوني
١	مساعدة تكنولوجية
١	مساعدات أخرى
٢١	المجموع

١٧- واستبانَت أربع دول أطراف ١٠ احتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٩. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٦ أدناه.

## الجدول ٦

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٩

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٣	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٣	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
١	تشريعات نموذجية
١	صوغ خطة عمل تنفيذية
١	برامج لبناء القدرات
١	مساعدة تكنولوجية
١٠	المجموع

## الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالمادة ٢٠

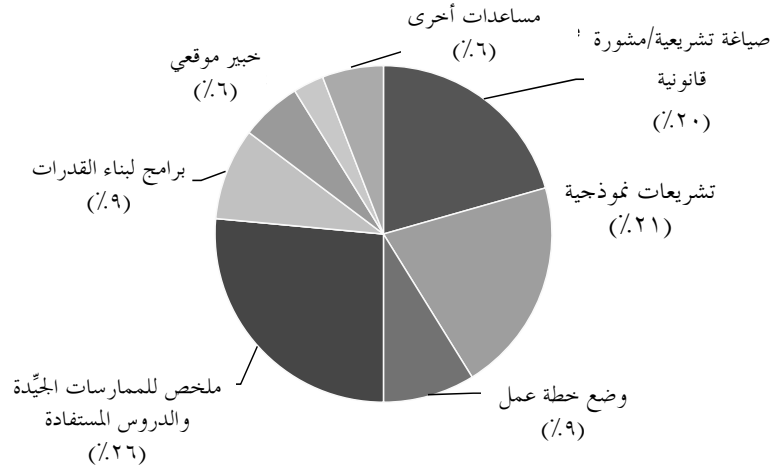
١٨- أشار ما مجموعه ١٤ دولة طرفاً إلى ٣٤ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٠. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٧ والشكل السابع أدناه.

## الجدول ٧

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٠

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٩	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٧	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٧	تشريعات نموذجية
٣	صوغ خطة عمل تنفيذية
٣	برامج لبناء القدرات
٢	مساعدات أخرى
٢	خبير موقعي
١	مساعدة تكنولوجية
٣٤	المجموع

الشكل السابع  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٠



١٩- وطرح تنفيذ المادة ٢٠ تحديات مشتركة لدى عدة دول (انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/6، الجدول ١)، وأشار عدد كبير من الدول إلى احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذها. وتضمنت تلك التحديات قيوداً دستورية وخصوصيات قانونية، إلى وجود قرارات وطنية بعدم اعتبار الإثراء غير المشروع جرمًا جنائيًا. وأبرزت عدة دول اهتمامها بالمضي في بحث إمكانية تنفيذ هذا الحكم، واستذكرت أيضاً في الوقت ذاته أن هذا يطرح تحديات بشأن نظامها القانوني الداخلي. وذكرت هذه الدول احتياجات من المساعدة التقنية ترتبط بذلك الاعتبار وبالرغبة في إجراء مزيد من البحث، وخصوصاً فيما يتعلق بالمشورة القانونية وملخص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الدول الأخرى. وفي ظل عدم وجود حكم خاص بالإثراء غير المشروع، رأت دول كثيرة أن وجود نظم لإقرارات الذمة المالية هو سبيل آخر لجمع بيانات مهمة تخدم التحريات المتعلقة بالفساد. ومن ثم، فإن الاحتياجات من المساعدة التقنية في إطار هذه المادة ترتبط أيضاً بتحديات معينة تتعلق بنظم إشهار الذمة المالية، وكذلك باحتمال التداخل مع تشريعات أخرى. وذكرت إحدى الدول أنها تحتاج إلى مساعدة في شكل تدريب على الترسيم المالي، وتحليل صافي القيمة، وتعقب الموجودات وحجزها. وأبرزت دولة أخرى حاجتها إلى المساعدة في صياغة تشريع جديد يوفر للإدارة المعنية بإقرارات الذمة المالية ذات الصلة صلاحية التحقق من المعلومات المقدمة في الإقرارات المتعلقة بالموجودات.

## جيم - جرائم القطاع الخاص

## الرشو والاختلاس في القطاع الخاص

الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالمادتين ٢١ و ٢٢

٢٠- حدد ما مجموعه ١٣ دولة طرفاً ٢٨ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢١ من الاتفاقية. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٨ والشكل الثامن أدناه.

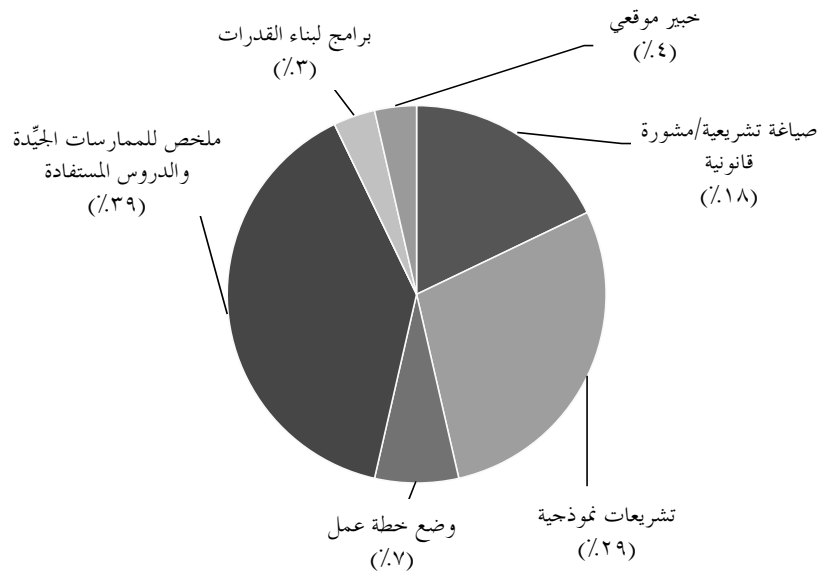
الجدول ٨

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢١

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١١	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٨	تشريعات نموذجية
٥	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٢	وضع خطة عمل تنفيذية
١	خبير موقعي
١	برامج لبناء القدرات
٢٨	المجموع

الشكل الثامن

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢١



٢١- حددت تسع دول أطراف ٢٠ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٢ من الاتفاقية، وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية لتلك الاحتياجات في الجدول ٩ والشكل التاسع أدناه.

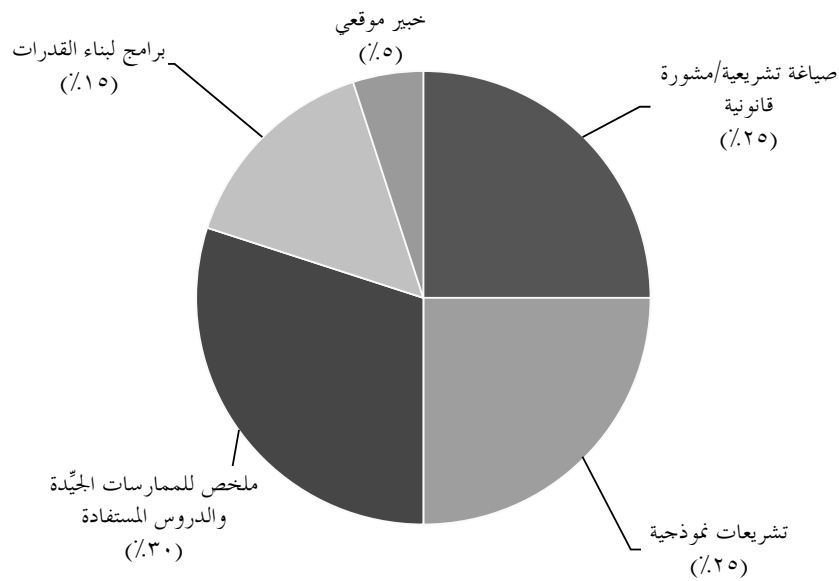
الجدول ٩

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٢

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٦	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٥	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٥	تشريعات نموذجية
٣	برامج لبناء القدرات
١	خبير موقعي
٢٠	المجموع

الشكل التاسع

الاحتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ المادة ٢٢





٢٢- وعلى الرغم من تحديد عدد كبير نسبياً من الدول احتياجات تتعلق بتنفيذ المادتين ٢١ و ٢٢، وخصوصاً احتياجات إلى المشورة القانونية وإلى ملخص للممارسات الجيدة، لم تُذكر التحديات المقابلة التي تواجه ذلك التنفيذ. ومع أن عدة دول قد ذكرت احتياجات تتعلق بتنفيذ المادة ٢١ على وجه الخصوص، فلم ترد في التقارير القطرية تفاصيل كافية عن جوانب معينة للمساعدة المطلوب تقديمها. وهذا قد يدل على أن هناك دولاً عدة ربما تكون راضية تماماً عن تنفيذ هذه الأحكام وترغب في تحسين أداؤها نتيجة للاستعراضات.

## دال- الجرائم الأخرى

### غسل الأموال، والإخفاء، وإعاقة سير العدالة

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٣

٢٣- حدد ما مجموعه ١١ دولة طرفاً ٣٦ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٣. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٠ والشكل العاشر.

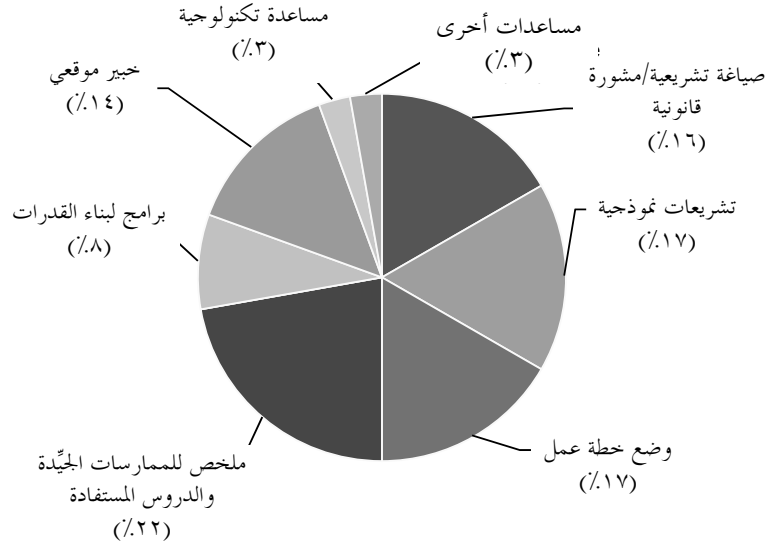
الجدول ١٠

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٣

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٨	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٦	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٦	تشريعات نموذجية
٦	وضع خطة عمل تنفيذية
٥	خبير موقعي
٣	برامج لبناء القدرات
١	مساعدات أخرى
١	مساعدة تكنولوجية
٣٦	المجموع

## الشكل العاشر

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٣



٢٤ - فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٢٣، ذكرت دولة واحدة أن إطارها القانوني يتضمن أحكاماً حول "كبار المسؤولين والمقربون منهم"، يلزم التأكد من استخدام التعبير الوارد في الاتفاقية ولكنها تحتاج إلى تدريب موظفي إنفاذ القانون على شؤون غسل الأموال واستبانة الموجودات التي تخص أولئك الأشخاص. وأبرزت دولة أخرى حاجتها إلى تعزيز التوسع في استخدام التشريعات الموجودة المتعلقة بغسل الأموال وإلى تدريب المحققين ووكلاء النيابة العامة على نهج لاقتفاء أثر الأموال. وكان الاحتياج إلى بناء قدرات وحدات الاستخبارات المالية اتجاهها شائعاً، وذكرت دولة واحدة على وجه الخصوص حاجتها إلى المساعدة في إنشاء الوحدة ذاتها. وأشارت دولة واحدة تحديداً إلى حاجتها إلى تدريب موظفي الأجهزة القضائية والمصارف، بينما أبرزت دولة أخرى حاجتها إلى تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات وتعزيز قدرة موظفي أجهزتها على تسريع عملية تقاسم المعلومات. وقد أشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/6) إلى عدة ممارسات جيدة في تنفيذ هذه المادة.

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادتين ٢٤ و ٢٥

٢٥- حددت خمس دول أطراف ١٣ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاقية. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١١. وفي إطار المساعدات الأخرى، ذُكرت حاجة إلى دعم إنشاء قاعدة بيانات للسجلات الجنائية.

الجدول ١١

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٤

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٤	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٢	خبير موقعي
٢	وضع خطة عمل تنفيذية
٢	برامج لبناء القدرات
١	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
١	تشريعات نموذجية
١	مساعدات أخرى
١٣	المجموع

٢٦- وحددت ست دول أطراف ١٠ احتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٥ من الاتفاقية. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٢.

الجدول ١٢

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٥

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٣	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٣	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٢	خبير موقعي
١	تشريعات نموذجية
١	برامج لبناء القدرات
١٠	المجموع

## هاء- الأحكام الموضوعية والإجرائية التي تدعم التجريم

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية؛ والمشاركة والشروع؛ والعلم والنية والغرض؛ والتقدم

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٦

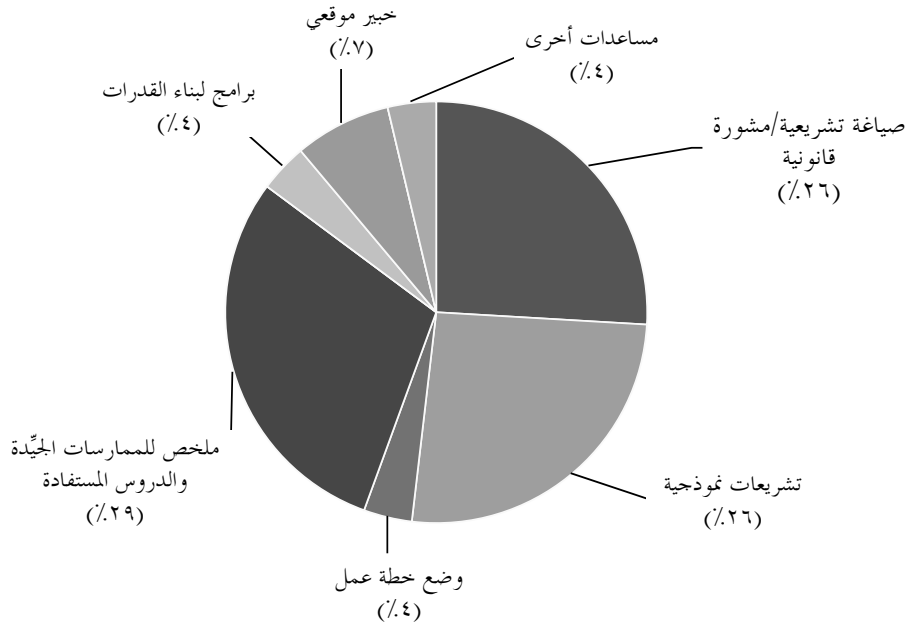
٢٧- حدد ما مجموعه ١٠ دول أطراف ٢٧ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٦. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٣ والشكل الحادي عشر. وفي إطار المساعدات الأخرى، ذكرت إحدى الدول احتياجاً إلى المساعدة لتعزيز مهارات التحقيق لدى موظفي أجهزتها، دعماً لملاحقة القضايا المنطوية على أشخاص اعتباريين. وقد أشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COSP.2013/6) إلى عدة ممارسات جيّدة في تنفيذ هذه المادة.

الجدول ١٣

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٦

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٨	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٧	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٧	تشريعات نموذجية
٢	خبير موقعي
١	وضع خطة عمل تنفيذية
١	برامج لبناء القدرات
١	مساعدات أخرى
٢٧	المجموع

الشكل الحادي عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٦



الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩  
٢٨ - حدّدت أربع دول ٤ احتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٧. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٤.

الجدول ١٤

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٧

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة	٣
صياغة تشريعية ومشورة قانونية	١
المجموع	٤

٢٩- وحددت دولتان ٣ احتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٨. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٥.

الجدول ١٥

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٨

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة	٢
مساعدات أخرى	١
<b>المجموع</b>	<b>٣</b>

٣٠- وحددت اثنتان من الدول الأطراف ٨ احتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢٩. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٦.

الجدول ١٦

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢٩

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة	٢
خبير موقعي	١
صياغة تشريعية ومشورة قانونية	١
تشريعات نموذجية	١
وضع خطة عمل تنفيذية	١
برامج لبناء القدرات	١
مساعدات أخرى	١
<b>المجموع</b>	<b>٨</b>

### واو- تدابير تعزيز العدالة الجنائية

#### الملاحقة والمقاضاة والجزاءات

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٠

٣١- حدد ما مجموعه ١٢ دولة طرفاً ٢٥ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٠. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٧ والشكل الثاني عشر. ومن بين

الدول الثلاث التي حددت احتياجات من مساعدات أخرى، ذكرت دولتان احتياجهما إلى مساعدة مالية.

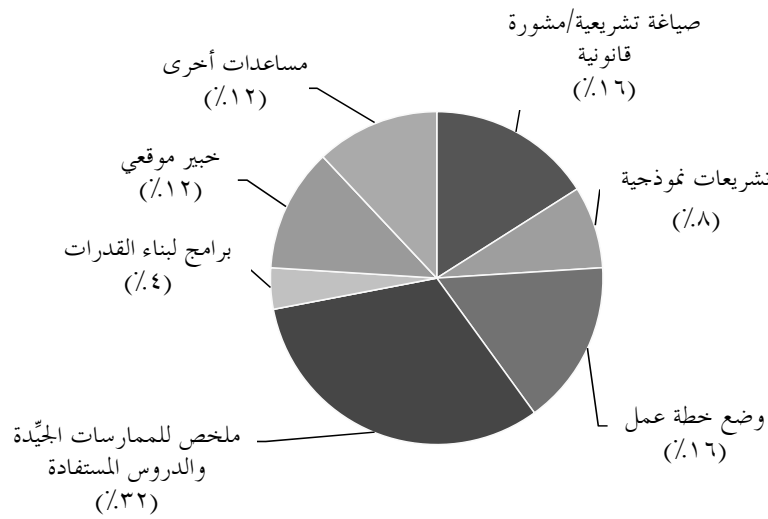
الجدول ١٧

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٠

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٨	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٤	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٤	وضع خطة عمل تنفيذية
٣	مساعدات أخرى
٣	خبير موقعي
٢	تشريعات نموذجية
١	برامج لبناء القدرات
٢٥	المجموع

الشكل الثاني عشر

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٠



٣٢- لوحظ أن المادة ٣٠ هي ثاني أكثر الأحكام التي استبانت الدول المستعرضة تحديات في تنفيذها (انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/6، الجدول ١). فلتنفيذ الفقرة ١ المتعلقة بالجزاءات، على سبيل المثال، ذكرت إحدى الدول على وجه الخصوص احتياجها إلى مراجعة الجزاءات الواردة في قانون العقوبات الخاص بها، وطلبت مساعدة موقعية من قبل خبير. وفيما يخص تنفيذ الفقرة ٢ المتعلقة بالحصانات والامتيازات القضائية أبرزت إحدى الدول احتياجها إلى تعزيز الوعي في الأوساط المهنية والأكاديمية المعنية بالقانون، وكذلك إلى توفير التدريب بشأن تجارب الدول الأخرى في مجال رفع الحصانة عن كبار المسؤولين، وكيفية تقليص فترات تأخر الهيئات المختصة في البت في رفع هذه الحصانة. وقد أشير في التقرير المواضيعي المتعلق بتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/7) إلى عدة ممارسات جيّدة في تنفيذ هذه المادة.

### التجميد والحجز والمصادرة

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣١

٣٣- حدد ما مجموعه ١١ دولة طرفاً ٢٥ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣١. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٨ والشكل الثالث عشر. وذكرت ثلاث دول احتياجات من مساعدات أخرى، منها احتياجان إلى إجراء استقصاءات.

### الجدول ١٨

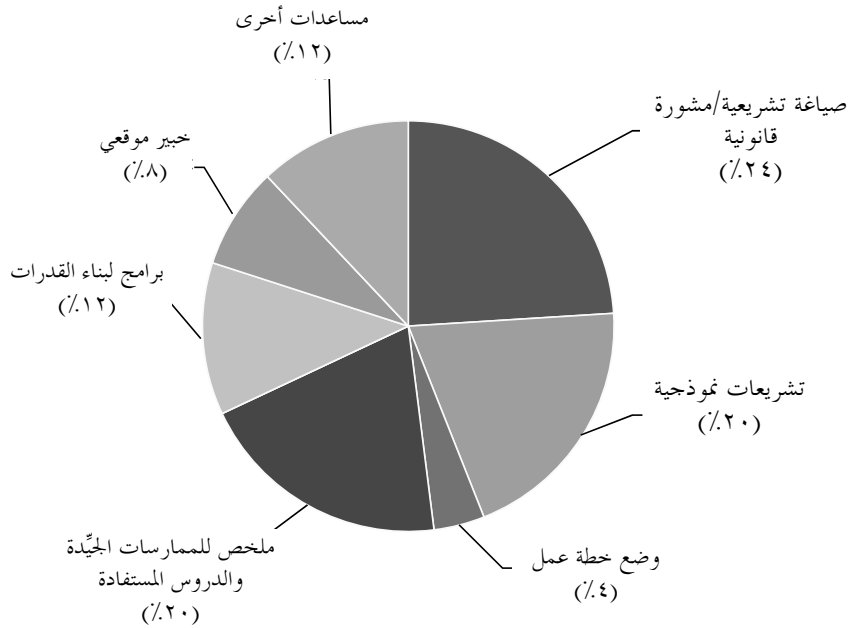
#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣١

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٦	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٥	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٥	تشريعات نموذجية
٣	برامج لبناء القدرات
٣	مساعدات أخرى
٢	خبير موقعي
١	وضع خطة عمل تنفيذية
٢٥	المجموع



## الشكل الثالث عشر

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣١



٣٤ - وهناك عدة تحديات منتشرة بين الدول فيما يخص تنفيذ المادة ٣١ (انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/6، الجدول ١)، ويمثل عدد الدول التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية انعكاساً لتحديات تتعلق بالأطر القانونية، منها احتياج خاص إلى المشورة بشأن تنفيذ الفقرة الفرعية ١ (ب) من المادة ٣١، المتعلقة بالأدوات المراد استخدامها في ارتكاب جرائم فساد. وحددت إحدى الدول أيضاً احتياجات متعلقة بتنفيذ المادة ٣١، منها التدريب على التعرف على الموجودات التي جرى غسلها أو تحويلها؛ وتعزيز قدرات واستخدامات تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية من أجل تحديد أماكن الموجودات والممتلكات ونقلها عبر شبكة من الهيئات المختصة؛ وتزويد المحققين بالتكنولوجيا والأدوات اللازمة للتسجيل. وأبرزت دولتان أخريان حاجتهما إلى توفير الخبرة التقنية والتدريب للمحققين ووكلاء النيابة العامة فيما يتعلق بمصادرة الموجودات، وذكرت إحدهما أيضاً مسألة إدارة الموجودات المحجوزة. وطلبت إحدى الدول مشورة قانونية وخبرة فنية بشأن مصادرة الموجودات وإدارة الموجودات المحجوزة أو المجمدة أو المصادرة، وعلى نحو أعم بشأن نظام إدارة القضايا. وقد أشار في التقرير المواضيعي المتعلق بتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/7) إلى عدة ممارسات جيدة في تنفيذ هذه المادة.

## حماية الشهود والخبراء والضحايا، وحماية المبلغين

الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالمادتين ٣٢ و ٣٣

٣٥- حدّد ما مجموعه ١٩ دولة طرفاً ٦٦ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٢. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ١٩ والشكل الرابع عشر.

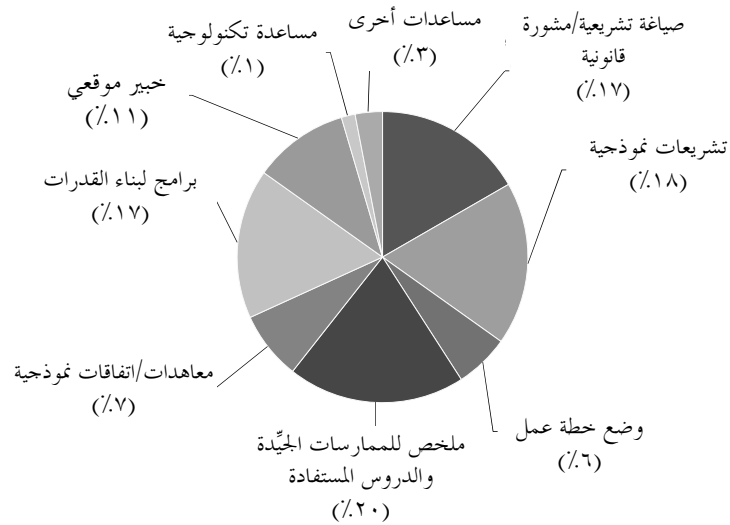
الجدول ١٩

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٢

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٣	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
١٢	تشريعات نموذجية
١١	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
١١	برامج لبناء القدرات
٧	خبير موقعي
٥	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٤	وضع خطة عمل تنفيذية
٢	مساعدات أخرى
١	مساعدة تكنولوجية
٦٦	المجموع

الشكل الرابع عشر

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٢



٣٦- ومن بين الأحكام المستعرضة، جاءت المادة ٣٢ في مقدمة المواد من حيث عدد الدول الأطراف التي حددت احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذها؛ مع تنوع كبير في تلك الاحتياجات. فبالإضافة إلى أنواع المساعدة التقنية المدرجة في القائمة المرجعية، حددت دولتان أنواعاً أخرى من المساعدة، منها توفير فرص تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء مرافق لتقديم خدمات استشارية، وتقاسم التجارب، وتوفير القدرة على إعادة التوطين. وأشارت عدة دول إلى حاجتها إلى إنشاء برامج لحماية الشهود والخبراء وتدعيم تلك البرامج وإدارتها، مع بناء القدرات اللازمة لدى السلطات المعنية. وقد يدل هذا الاتجاه على اهتمام عدد كبير من الدول باتخاذ تدابير من هذا القبيل في المستقبل.

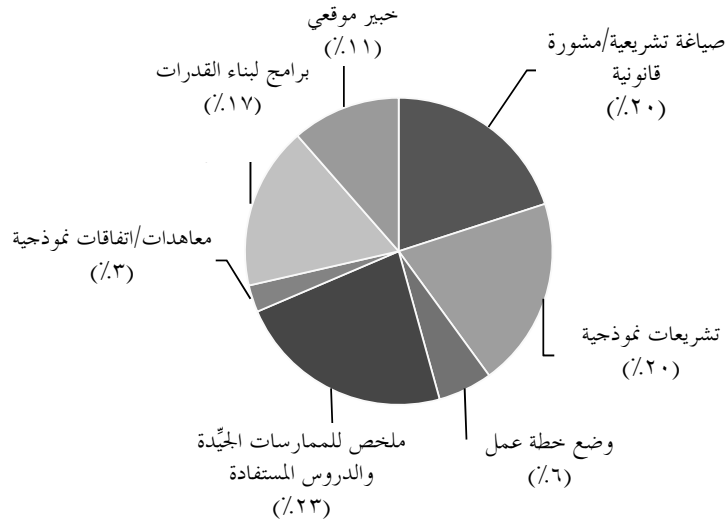
٣٧- وحدد ما مجموعه ١١ دولة طرفاً ٣٥ من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٣. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٠ والشكل الخامس عشر.

#### الجدول ٢٠

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٣

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٨	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٧	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٧	تشريعات نموذجية
٦	برامج لبناء القدرات
٤	خبير موقفي
٢	وضع خطة عمل تنفيذية
١	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٣٥	المجموع

الشكل الخامس عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٣



عواقب أفعال الفساد، والتعويض عن الضرر

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادتين ٣٤ و ٣٥

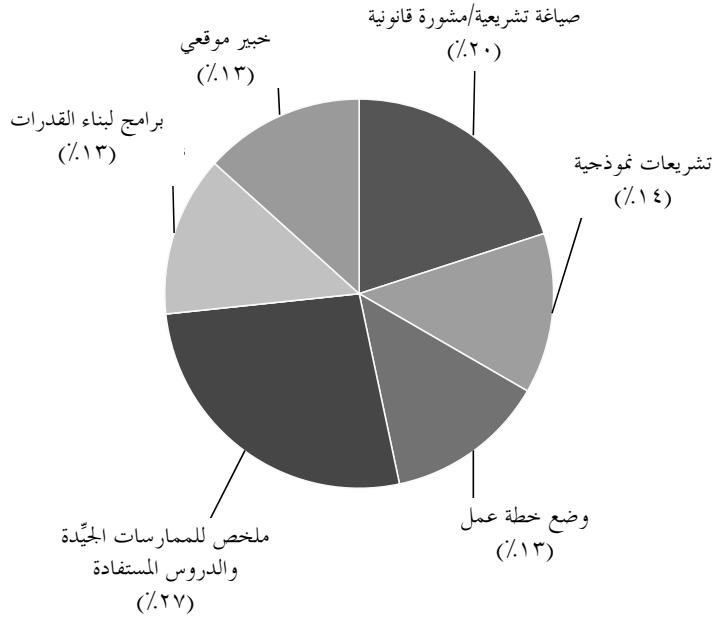
٣٨- حددت سبع دول أطراف ١٥ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٤. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢١ والشكل السادس عشر. وذكرت إحدى الدول على وجه الخصوص احتياجها إلى ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بإلغاء العقود العمومية بسبب تلوثها بالفساد.

الجدول ٢١

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٤

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٤	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٣	خبير موقعي
٣	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٢	تشريعات نموذجية
٢	وضع خطة عمل تنفيذية
١	برامج لبناء القدرات
١٥	المجموع

الشكل السادس عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٤



٣٩- وُحِدَتْ أربع دول ٨ احتياجات من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٥. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٢.

الجدول ٢٢

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٥

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٢	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٢	تشريعات نموذجية
١	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
١	خبير موقفي
١	وضع خطة عمل تنفيذية
١	برامج لبناء القدرات
٨	المجموع

## زاي - الأحكام المؤسسية

## السلطات المتخصصة

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٦

٤٠ - حدد ما مجموعه ١١ دولة طرفاً ٣٣ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٦. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٣ والشكل السابع عشر. وشملت الاحتياجات التي حُددت في إطار المساعدات الأخرى احتياجاً يتمثل في التدريب على استخدام المرافق وأساليب التحري.

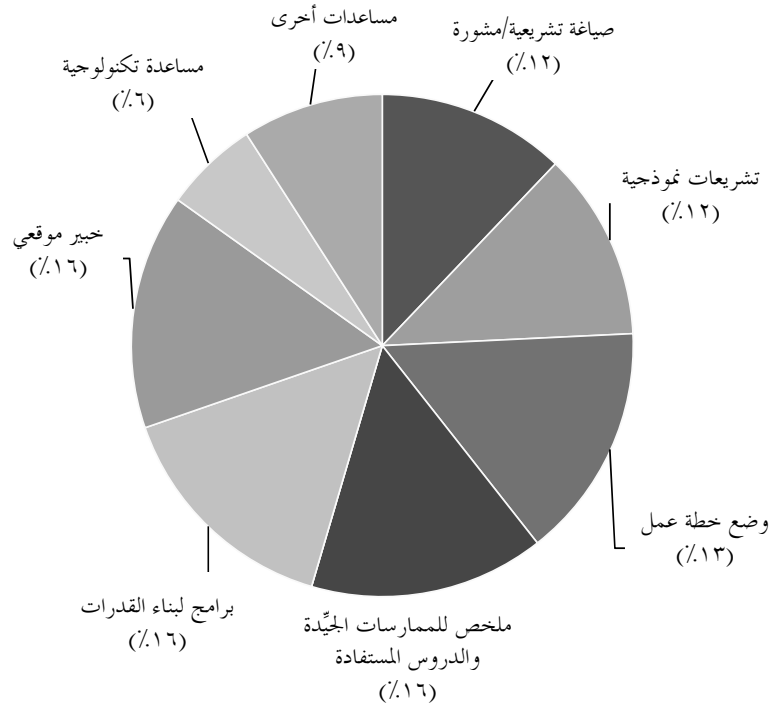
الجدول ٢٣

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٦

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٥	خبير موقعي
٥	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٥	وضع خطة عمل تنفيذية
٥	برامج لبناء القدرات
٤	تشريعات نموذجية
٤	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٣	مساعدات أخرى
٢	مساعدات تكنولوجية
٣٣	المجموع

## الشكل السابع عشر

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٦



٤١ - ومن بين الدول التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٦، أكدت عدة دول احتياجاتها إلى توفير خدمات بناء القدرات والتدريب المتخصص لأجهزتها المعنية بإنفاذ القانون التي أنشئ بعضها حديثاً. وذكرت إحدى الدول تقاسم المعلومات مع السلطات المتخصصة الأخرى، وذكرت دولة أخرى احتياجاتها إلى التدريب على أساليب التحري الخاصة. وأشارت إحدى الدول أيضاً إلى إنشاء نظم لإدارة القضايا. وقد أشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/7) إلى عدة ممارسات جيدة في تنفيذ المادة ٣٦.

## التعاون مع سلطات إنفاذ القانون

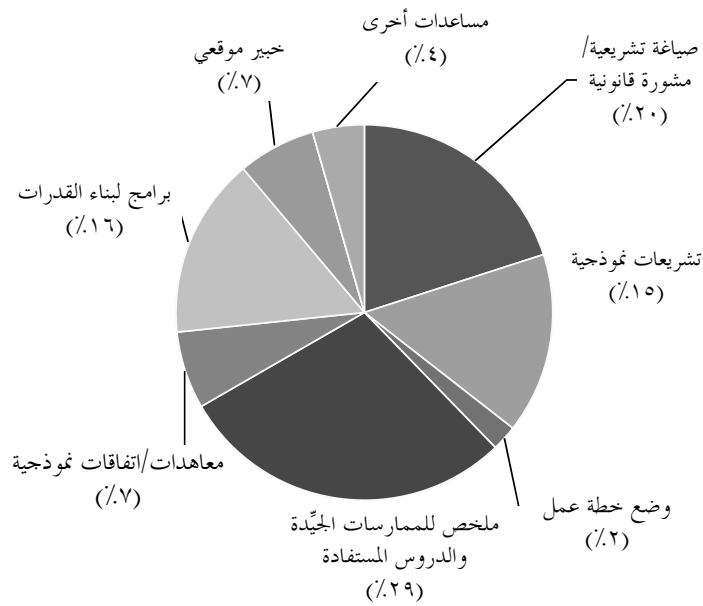
## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٧

٤٢ - حدّد ما مجموعه ١٦ دولة طرفاً ٤٥ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٧. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٤ والشكل الثامن عشر.

الجدول ٢٤  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٧

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٣	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٩	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٧	برامج لبناء القدرات
٧	تشريعات نموذجية
٣	خبير موقعي
٣	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٢	مساعدات أخرى
١	وضع خطة عمل تنفيذية
٤٥	المجموع

الشكل الثامن عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٧





٤٣- وحصلت المادة ٣٧ على ثاني أعلى عدد من الدول التي حددت احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذها. ومن بين الاحتياجات المستبانة، ربما يدل شيوع الاحتياج إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وكذلك الاحتياجات المتعلقة بالأطر القانونية، على أن الدول الأطراف تبدي اهتماماً متزايداً بتنفيذ هذا الحكم، إذ إنَّ عدداً كبيراً منها لم ينفذه بعد. ومن بين الدول التي حددت احتياجات تتعلق بالمادة ٣٧، لم يذكر الكثير منها تفاصيل محددة في تقاريرها القطرية، وإن ذكرت دولة واحدة احتياجها إلى زيادة الوعي بشأن هذا الحكم.

### التعاون بين السلطات الوطنية

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٨

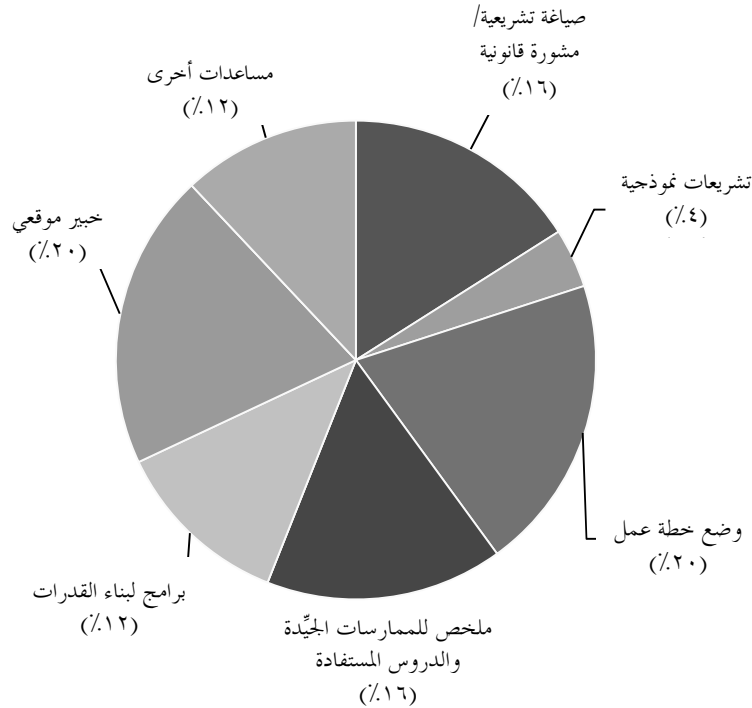
٤٤- حددت تسع دول أطراف ٢٥ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٨. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٥ والشكل التاسع عشر.

الجدول ٢٥

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٨

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٥	خبير موقفي
٥	وضع خطة عمل تنفيذية
٤	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٤	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٣	برامج لبناء القدرات
٣	مساعدات أخرى
١	تشريعات نموذجية
٢٥	المجموع

الشكل التاسع عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٨



٤٥ - وأشارت دولة واحدة على وجه الخصوص إلى احتياجها إلى مناقشة المعلومات المتبادلة بين مختلف سلطاتها الوطنية من خلال إنشاء قاعدة بيانات تربط بينها. كما اشتملت الاحتياجات المستبانة فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٣٨ على مساعدات مالية ومادية. وقد أشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/7) إلى عدة ممارسات جيدة في تنفيذ هذه المادة.

### التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٩

٤٦ - حددت ثماني دول أطراف ١٧ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٩. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٦ والشكل العشرين. وذكرت في إطار المساعدات الأخرى احتياجات تتمثل في تعزيز الوعي بالفساد وفي صوغ منهجيات خاصة

بالإحصاءات. وقد أشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الثالث من الاتفاقية (CAC/COS/2013/7) إلى عدة ممارسات جيّدة في تنفيذ هذه المادة.

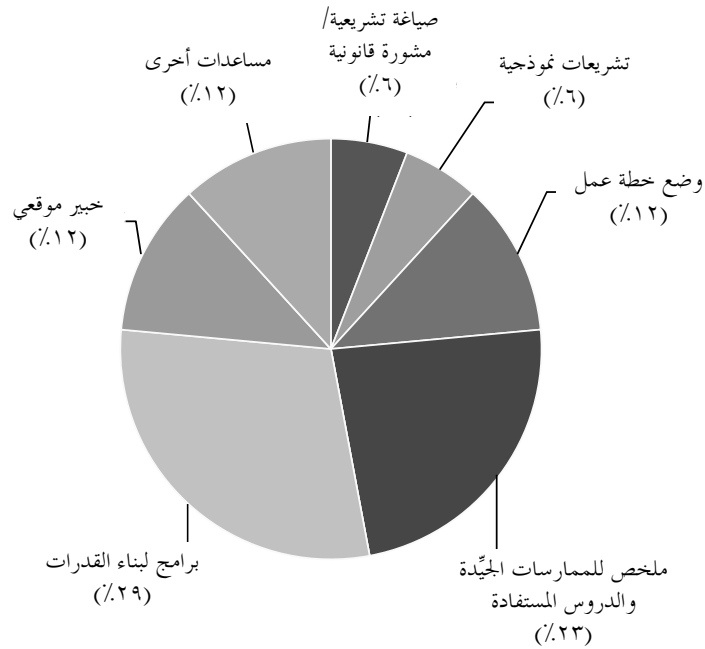
الجدول ٢٦

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٩

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
برامج لبناء القدرات	٥
ملخص للممارسات الجيّدة والدروس المستفادة	٤
مساعدات أخرى	٢
وضع خطة عمل تنفيذية	٢
خبير موقعي	٢
صياغة تشريعية ومشورة قانونية	١
تشريعات نموذجية	١
<b>المجموع</b>	<b>١٧</b>

الشكل العشرون

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٩



## حاء- الأحكام الأخرى

السرية المصرفية، والسجل الجنائي، والولاية القضائية

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢

٤٧- حددت أربع دول أطراف ١١ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٠. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٧.

الجدول ٢٧

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٠

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٣	برامج لبناء القدرات
٢	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٢	صياغة تشريعية/مشورة قانونية
٢	خبير موقعي
١	وضع خطة عمل تنفيذية
١	مساعدات أخرى
١١	المجموع

٤٨- وحددت ست دول أطراف ١٢ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤١. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٨.

الجدول ٢٨

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤١

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٢	خبير موقعي
٢	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٢	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٢	تشريعات نموذجية
٢	وضع خطة عمل تنفيذية
١	برامج لبناء القدرات
١	مساعدة تكنولوجية
١٢	المجموع

٤٩- وُحِدَ ما مجموعه ١٠ دول أطراف ٢٣ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٢. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٢٩ والشكل الحادي والعشرين.

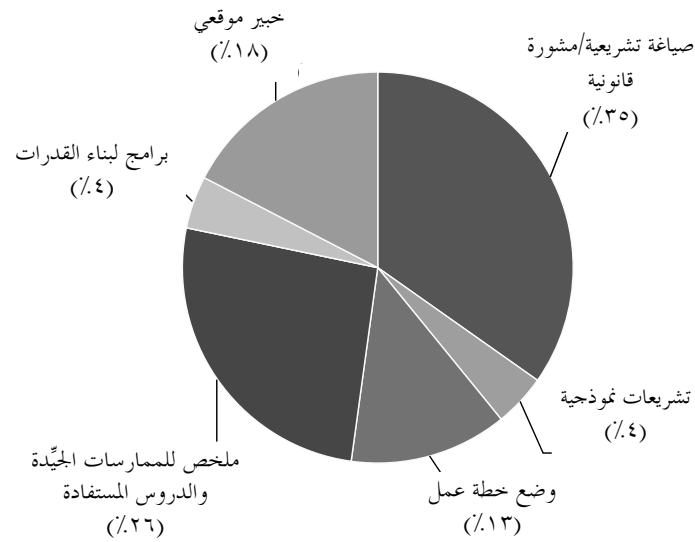
الجدول ٢٩

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٢

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٨	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٦	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٤	خبير موقعي
٣	وضع خطة عمل تنفيذية
١	تشريعات نموذجية
١	برامج لبناء القدرات
٢٣	المجموع

الشكل الحادي والعشرون

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٢

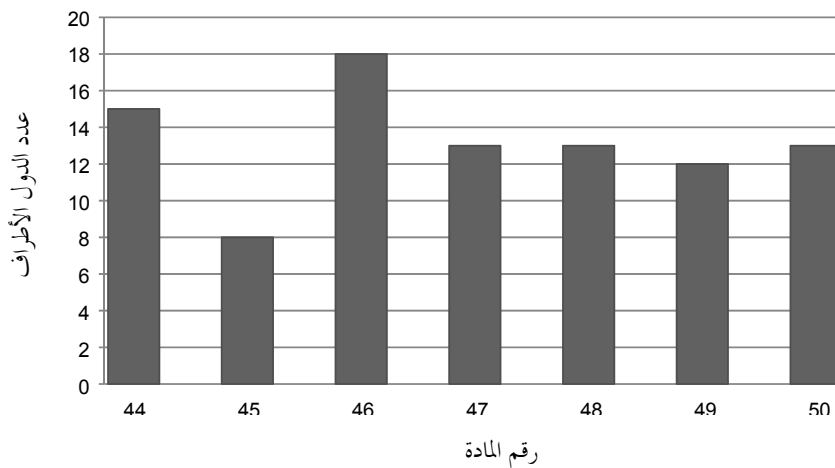


### ثالثاً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع

٥٠ - من بين الدول الأطراف الـ ٤٤ التي شملتها عملية الاستعراض وتتناولها هذه المذكرة، حددت ٢٦ دولة احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية. ومن بين تلك الدول الـ ٢٦، حددت ١٠ دول ثلاثة احتياجات أو أقل. وكان الجانب الأكبر من الاحتياجات قد حدده عدد من الدول يزيد قليلاً على ثلث الدول التي استعرضت حتى تاريخه (١٦ دولة من ٤٤). ويتضمن الشكل الثاني والعشرون الوارد أدناه عدد الدول الأطراف التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية، موزعاً حسب رقم المادة. وفيما يخص المادة ٤٤، تراوحت الاحتياجات من المساعدة التقنية ما بين دولة طرف واحدة ذكرت سبعة احتياجات لأنواع مختلفة من المساعدة التقنية وست دول أطراف حددت كل منها احتياجاً لشكل واحد من الدعم.

الشكل الثاني والعشرون

الاحتياجات من المساعدة التقنية، حسب المادة



٥١ - وتجسيدا لهذه النتائج، يبيّن المخطط الوارد في الشكل الثاني والعشرين كل أنواع الاحتياجات المحددة بتوزيعها حسب عدد الدول الأطراف ورقم المادة، وكذلك بتلخيص إجمالي عدد الاحتياجات المحددة بشأن كل مادة.

٥٢ - وحُدّد فيما يخص الفصل الرابع ما مجموعه ٢٥٧ احتياجا من المساعدة التقنية. ويقدم الجدول ٣٠ والشكل الثالث والعشرين بيانا مفصلاً لعدد الاحتياجات لكل مادة، حسب نوع الاحتياج وعدد الدول الأطراف.

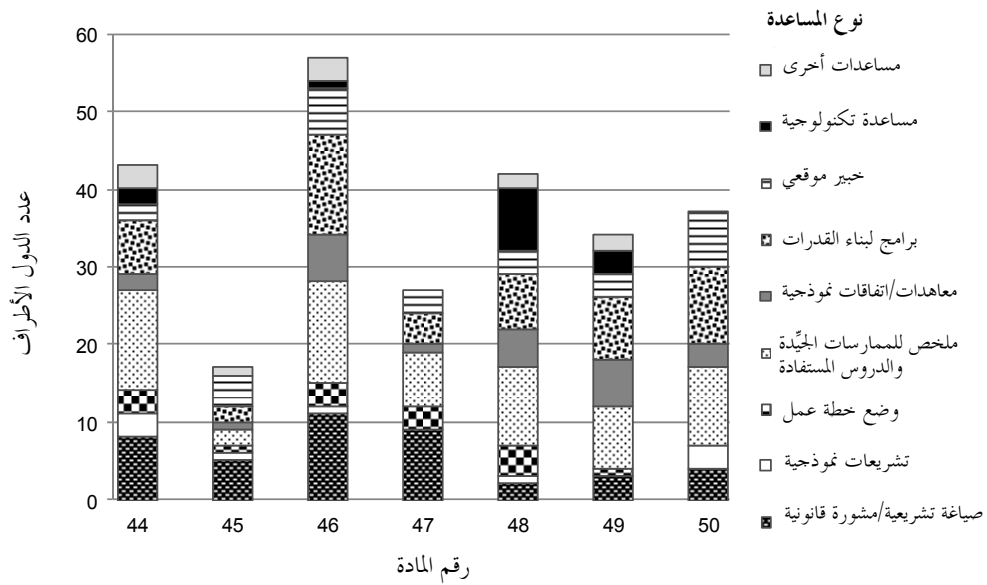
## الجدول ٣٠

## الاحتياجات من المساعدة التقنية، في إطار الفصل الرابع من الاتفاقية

عدد الاحتياجات	عدد الدول الأطراف	المادة
٤٣	١٥	٤٤
١٧	٨	٤٥
٥٧	١٨	٤٦
٢٧	١٣	٤٧
٤٢	١٣	٤٨
٣٤	١٢	٤٩
٣٧	١٣	٥٠

## الشكل الثالث والعشرون

## الاحتياجات من المساعدة التقنية، حسب المادة وعدد الدول الأطراف ونوع المساعدة



## ألف- تسليم الجرمين

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٤

- ٥٣- حدّدت ١٥ دولة ما مجموعه ٤٣ احتياجاً من المساعدات التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٤. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٣١ والشكل الرابع والعشرين.
- ٥٤- وترتبط هذه الاحتياجات بما بينته الدول من تحديات تواجهها (انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/8) خصوصاً فيما يتعلق بالأطر القانونية والصعوبات المصادفة في جمع البيانات والإحصاءات. وفي إطار أشكال المساعدة الأخرى، ذكرت الدول ما يلي: تقييم مدى فعالية تدابير تسليم الجرمين والسياسات المتعلقة به؛ وإجراء دراسات وتحليلات للتشريعات والإجراءات الخاصة بالتسليم من أجل تحديد مدى فعاليتها؛ وتقديم الدعم المالي والمادي. وطلبت إحدى الدول دعماً لصوغ منهجية لتطبيق الاتفاقية فيما يخص الفقرة ٤ من المادة ٤٤. وقد أشير في التقريرين المواضيعيين المتعلقين بالفصل الرابع من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/9 وCAC/COSP.2013/10) إلى عدة ممارسات جيّدة في تنفيذ هذه المادة.

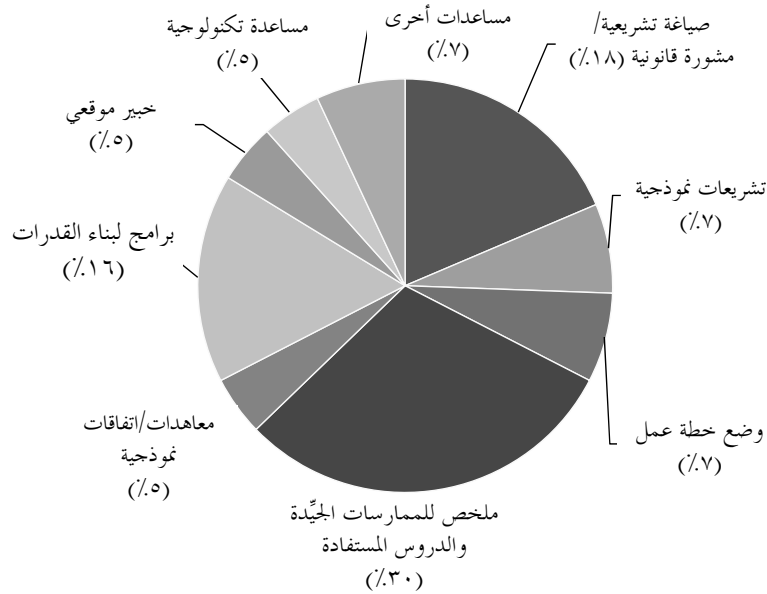
## الجدول ٣١

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٤

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٣	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٨	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٧	برامج لبناء القدرات
٣	تشريعات نموذجية
٣	وضع خطة عمل تنفيذية
٣	مساعدات أخرى
٢	مساعدة تكنولوجية
٢	خبير موقعي
٢	معاهدات/اتفاقيات نموذجية
٤٣	المجموع



الشكل الرابع والعشرون  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٤



باء- نقل الأشخاص المحكوم عليهم، ونقل الإجراءات الجنائية

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادتين ٤٥ و ٤٧

٥٥- حددت ثماني دول أطراف ١٧ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٥. وترد تفاصيل أنواع المساعدات المطلوبة في الجدول ٣٢.

الجدول ٣٢

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٥

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٥	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٤	خبير موقعي
٢	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٢	برامج لبناء القدرات
١	تشريعات نموذجية
١	وضع خطة عمل تنفيذية
١	مساعدات أخرى
١	مفاوضات/اتفاقيات نموذجية
١٧	المجموع

٥٦ - وحدد ما مجموعه ١٣ دولة طرفاً ٢٧ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٧. وترد تفاصيل أنواع المساعدات في الجدول ٣٣ والشكل الخامس والعشرين.

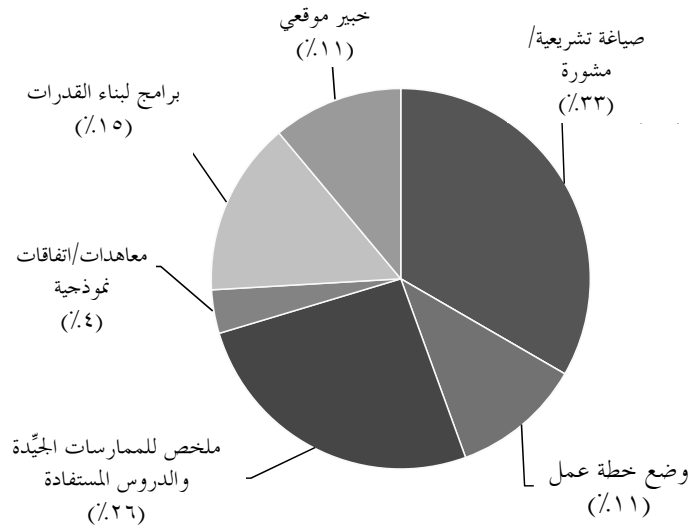
الجدول ٣٣

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٧

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٩	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٧	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٤	برامج لبناء القدرات
٣	خبير موقعي
٣	وضع خطة عمل تنفيذية
١	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٢٧	المجموع

الشكل الخامس والعشرون

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٧



## جيم - المساعدة القانونية المتبادلة

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٦

٥٧- حدّد ما مجموعه ١٨ دولة طرفاً ٥٧ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٦. وترد تفاصيل أنواع المساعدات المطلوبة في الجدول ٣٤ والشكل السادس والعشرين.

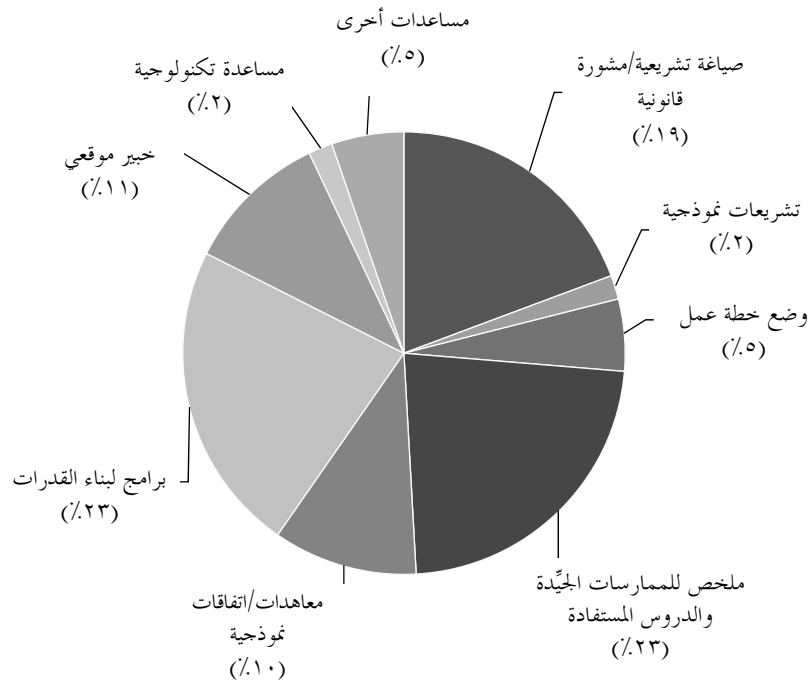
٥٨- وكانت التحديات التي أُبرزت بشأن تنفيذ هذه المادة (انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/10)، مَعزوّة إلى جملة أمور، منها وجود ثغرات في الأطر القانونية ونقص المعلومات والإحصاءات، وكذلك الحاجة إلى تنسيق بين الأجهزة المعنية. وفي إطار المساعدات الأخرى، طلبت دولتان مساعدة لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة، تُدوّن فيها البيانات والمعلومات المتعلقة بالطلبات لكي يتسنى تعقبها، واقترحت إحدى صوغ أشكال ونماذج موحدة تُستخدم في إطار الاتفاقية، وأبرزت إحدى الدول الحاجة إلى تركيز إقليمي، مع إمكانية انتداب خبير موقعي ذي خبرة إقليمية. وقد أُشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الرابع (المرجع السالف الذكر) إلى عدة ممارسات جيّدة في تنفيذ المادة ٤٦.

## الجدول ٣٤

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٦

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
ملخص للممارسات الجيّدة والدروس المستفادة	١٣
برامج لبناء القدرات	١٣
صياغة تشريعية ومشورة قانونية	١١
خبير موقعي	٦
معاهدات/اتفاقات نموذجية	٦
وضع خطة عمل تنفيذية	٣
مساعدات أخرى	٣
تشريعات نموذجية	١
مساعدة تكنولوجية	١
<b>المجموع</b>	<b>٥٧</b>

الشكل السادس والعشرون  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٦



دال - التعاون في مجال إنفاذ القانون

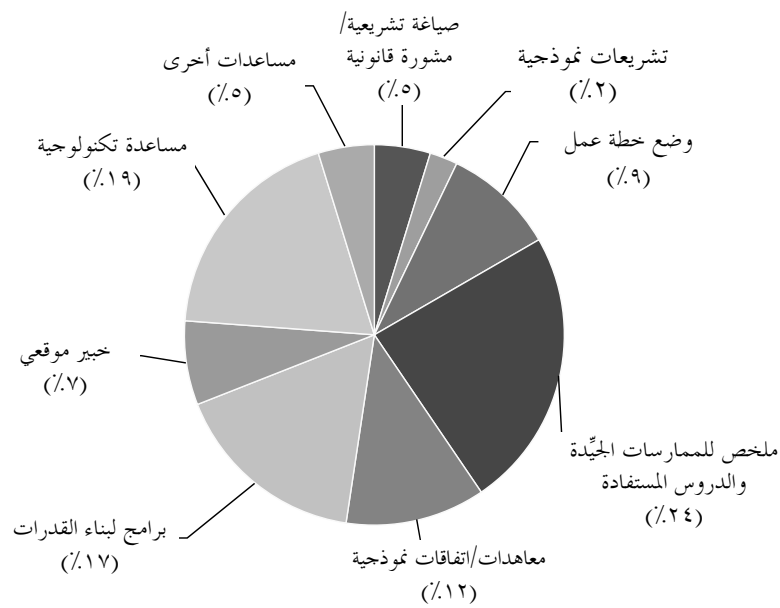
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٨

- ٥٩ - حدّد ما مجموعه ١٣ دولة طرفاً ٤٢ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٨. وترد تفاصيل أنواع المساعدات المطلوبة في الجدول ٣٥ والشكل السابع والعشرين.
- ٦٠ - وشملت التحديات المواجهة في تنفيذ المادة ٤٨ وجود مشاكل قانونية وعملية تتعلق بتبادل المعلومات والافتقار إلى قنوات اتصال فعالة. ورُبط هذا الأمر بأنواع أخرى من المساعدة الملتزمة في شكل تقييم لفعالية التدابير المتخذة لإنشاء أو تعزيز قنوات الاتصال مع الدول الأطراف الأخرى (دولة واحدة) أو مساعدة مالية (دولة واحدة). وقد أُشير في التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الرابع من الاتفاقية (CAC/COSP/2013/10) إلى عدة ممارسات جيّدة في تنفيذ هذه المادة.

الجدول ٣٥  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٨

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٠	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٨	مساعدة تكنولوجية
٧	وضع خطة عمل تنفيذية
٥	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٤	خبير موقعي
٣	برامج لبناء القدرات
٢	مساعدات أخرى
٢	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
١	تشريعات نموذجية
٤٢	المجموع

الشكل السابع والعشرون  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٨



## هـ- التحقيقات المشتركة، وأساليب التحري الخاصة

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادتين ٤٩ و ٥٠

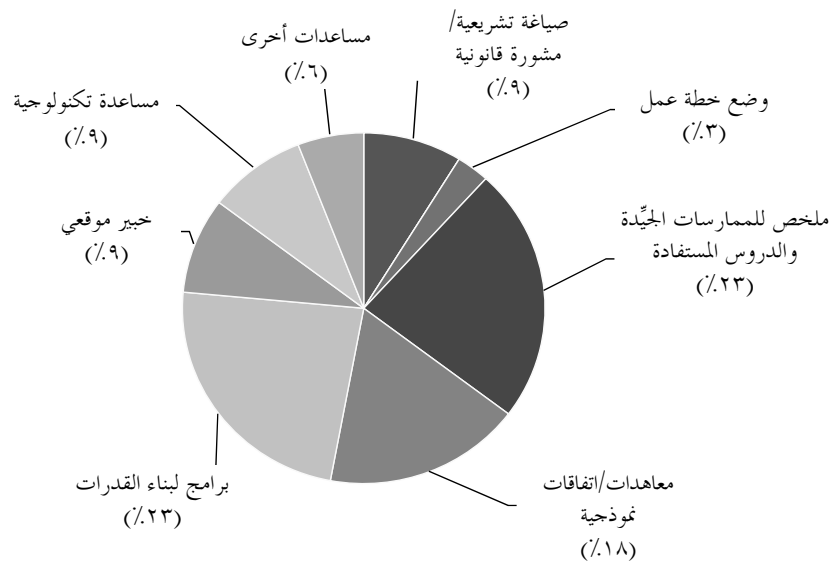
٦١- حدّد ما مجموعه ١٢ دولة طرفاً ٣٤ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٤٩. وترد تفاصيل أعداد وأنواع المساعدات المطلوبة في الجدول ٣٦ والشكل الثامن والعشرين. وفي إطار المساعدات الأخرى، طُلب إجراء تقييم لفعالية التدابير المتخذة لإنشاء أو تعزيز قنوات الاتصال مع الدول الأطراف الأخرى، كما طُلب توفير التدريب على استخدام معدات التحليل الجنائي.

## الجدول ٣٦

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٩

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
٨	برامج لبناء القدرات
٨	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٦	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٣	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٣	مساعدة تكنولوجية
٣	خبير موقعي
٢	مساعدات أخرى
١	وضع خطة عمل تنفيذية
٣٤	المجموع

الشكل الثامن والعشرون  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٩



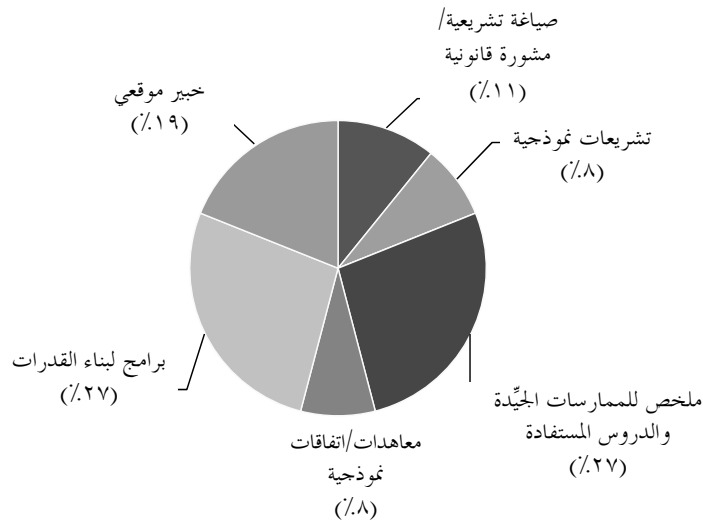
٦٢- وحدد ما مجموعه ١٣ دولة طرفاً ٣٧ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٥٠. وترد تفاصيل أعداد وأنواع المساعدات المطلوبة في الجدول ٣٧ والشكل التاسع والعشرين.

الجدول ٣٧

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٥٠

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٠	برامج لبناء القدرات
١٠	ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة
٧	خبير موقعي
٤	صياغة تشريعية ومشورة قانونية
٣	تشريعات نموذجية
٣	معاهدات/اتفاقات نموذجية
٣٧	المجموع

الشكل التاسع والعشرون  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٥٠



رابعاً- توزُّع الاتجاهات حسب أنواع الاحتياجات المحددة والاحتياجات من المساعدة التقنية التي تتجاوز الأحكام المستعرضة

الاتجاهات المتعلقة بالاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية وسائر الاحتياجات المنبثقة من الاستعراضات القطرية

٦٣- حدّدت معظم الدول احتياجات من المساعدة التقنية تركّز على إرساء أطر قانونية أو تدعيم القائم منها، حيث ربّطت تلك الاحتياجات بما استُبين في المجالات نفسها من تحديات في التنفيذ والاستنتاجات المواضيعية التي أسفرت عنها الاستعراضات القطرية. وأشارت عدة دول إلى خططها الرامية إلى تنقيح أطرها القانونية، وطلبت دعماً بناءً على ذلك. كما التمسست دولاً كثيرة ممارسات جيّدة ودروساً مستفادة، وهو جانب من حصيلة الاستعراضات القطرية شدّد عليه فريق استعراض التنفيذ في دورته الرابعة من أجل توفير تلك المعلومات للدول الأخرى في تقارير التنفيذ المواضيعية ضمن إطار أحكام معينة. وقد أشير في إطار المواد ذات الصلة في البابين الثاني والثالث من هذه المذكرة إلى الجدول التي تتناول الممارسات الأكثر انتشاراً بين الممارسات الجيدة المستبانة في سياق تنفيذ المواد المستعرضة.

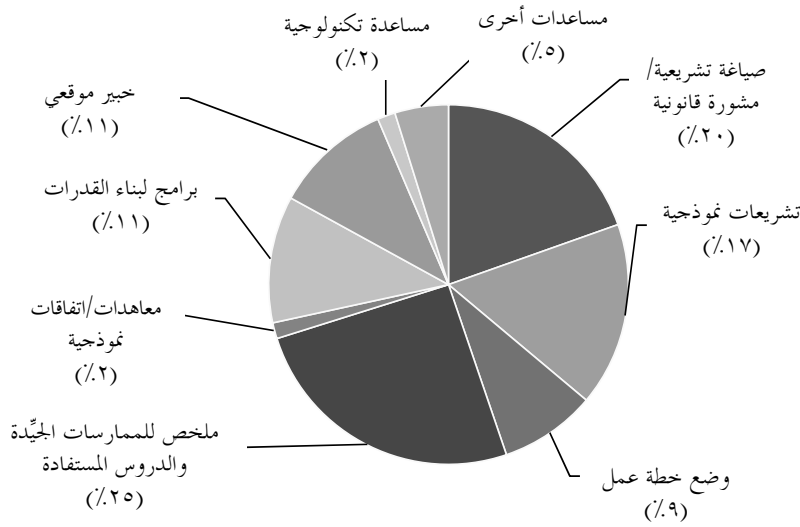


٦٤ - وإلى جانب ذلك، يمكن استحداث منتجات معرفية معينة تتضمن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ومواصلة تعزيز جدوى الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (تراك).

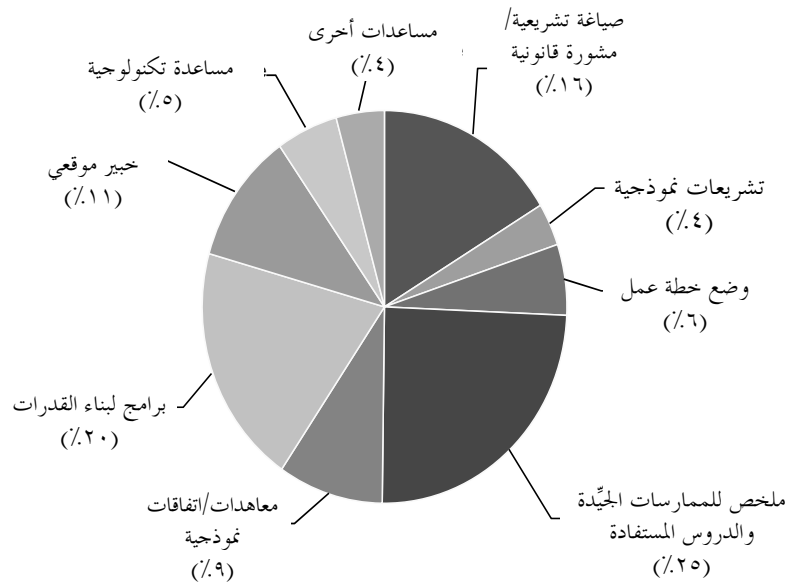
٦٥ - ويجسد الشكلان الثلاثون والحادي والثلاثون إجمالي عدد الاحتياجات المستبانة بشأن الفصلين الثالث والرابع، على التوالي، موزعاً حسب أنواع الاحتياجات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

الشكل الثلاثون

طلبات المساعدة التقنية ذات الصلة بالفصل الثالث من الاتفاقية، حسب نوعها  
(المجموع ٦٢٣ طلباً)



الشكل الحادي والثلاثون  
 طلبات المساعدة التقنية ذات الصلة بالفصل الرابع من الاتفاقية، حسب نوعها  
 (المجموع ٢٥٧ طلباً)



٦٦ - وأدرجت غالبية الدول التي حددت احتياجاتها من المساعدة التقنية بناءً القدرات والتدريب ضمن احتياجاتها المتعلقة بعدد كبير من الأحكام المستعرضة. وأكد على أهمية تدريب الموظفين القضائيين ووكلاء النيابة العامة وموظفي إنفاذ القانون والمحققين الماليين. وكان السبب وراء تنويه بعض الدول إلى ذلك يعود بوجه خاص إلى أن التدابير التي اتخذتها من أجل تنفيذ الاتفاقية قد أُخذت في وقت حديث نسبياً وأنها اتسمت بالتعقّد. وأبرزت أهمية تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأساليب التحري الخاصة في سياق بناء القدرات، وأشارت إحدى الدول إلى ضرورة توفير تدريب أولي للموظفين القضائيين. وفي هذا الصدد، يمكن التفكير في صوغ نماذج تدريبية، يمكن إتاحتها أيضاً عبر الإنترنت من خلال منصات التعلّم الإلكتروني. ويمكن لبوابة TRACK (الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد) أن تقوم بدور مفيد كمنصة تتيح التوسع في نشر الأدوات الموجودة.

٦٧ - وأبرزت بعض الدول أيضاً حاجتها إلى مساعدة مالية ومادية في تنفيذ الاتفاقية، تشمل معدات تكنولوجيا المعلومات. وذكرت الحاجة إلى مساعدة مالية على وجه الخصوص في سياق تنفيذ المادتين ٣٠ و٣٦، دعماً لبرامج بناء القدرات الوطنية، والمادة ٣٢، دعماً لبرامج حماية

الشهود وإعادة التوطين. وأشارت بعض الدول إلى حاجة عامة أخرى، هي توفير ترجمة للوثائق والنصوص ذات الصلة إلى اللغات الوطنية، بغية تعميمها على نطاق أوسع.

٦٨- وذكّرت بعض الدول حاجتها إلى مساعدة تقنية لجمع وتحليل بيانات دقيقة وشاملة، تشمل الأرشيف القضائية وقواعد البيانات الخاصة بالإحصاءات. وكان قد أُشير إلى هذه الحاجة في سياق جمع المعلومات اللازمة لملء قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وذكّرت الدول الأطراف أن تدعيم قدرتها على وضع معايير قياسية وعلى قياس التقدم المحرز يتطلب تحسين نظم إدارة البيانات، وأنها تلتزم لهذا الغرض خدمات استشارية. وذكّرت عدة دول أنها تحتاج إلى نظم لإدارة القضايا. كما ذكرت الحاجة إلى قواعد بيانات خاصة بالسجلات الجنائية وقواعد بيانات خاصة بتبادل المعلومات، وكذلك إلى التمكن من ربط قواعد البيانات شبكياً بحيث يمكن أن تستخدمها سلطات وطنية متعددة. وأفادت عدة دول أيضاً عن حاجتها إلى إجراء تقييمات مواضيعية وإلى مزيد من البحوث والدراسات بغرض تحديث تشريعاتها وتعديلها.

٦٩- وبغية تنفيذ الفصل الرابع، استبانت الدول الأطراف احتياجات خاصة، تتعلق بالمادتين ٤٤ و٤٦، من أجل إجراء تقييمات ودراسات بشأن أوضاعها الراهنة والتماس السبيل الأفضل لجعل إجراءاتها وتشريعاتها وتدريباتها الوطنية متوافقة مع أحكام الاتفاقية ومتطلباتها. وأعربت دولة واحدة عن رغبتها، فيما يخص تنفيذ المادة ٤٩، في إجراء تقييم بشأن فعالية التدابير التي أقرتها لإقامة قنوات اتصال بالدول الأطراف الأخرى أو تعزيز ما هو قائم منها. وأشارت دولتان طرفان إلى الحاجة إلى دعم إنشاء قواعد بيانات فيما يتعلق بالمادة ٤٤، وذكّرت دولتان حاجة من هذا القبيل فيما يتعلق بالمادة ٤٦، وست دول أخرى فيما يتعلق بالمادة ٤٨. وكانت تلك الطلبات تتصل بإنشاء نظام لإدارة القضايا يتيح الاحتفاظ بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بطلبات التعاون الدولي (الواردة منها والصادرة).

٧٠- وأكدت عدة دول أطراف على احتياجها إلى زيادة المهارات في مجال تصميم أساليب التحري الخاصة وإدارتها وتطبيقها في سياق التعاون الدولي؛ بما في ذلك المراقبة وجمع المعلومات، وأساليب الاستجواب. وأشارت ست دول إلى احتياجات من هذا القبيل فيما يتعلق بالمادة ٥٠، ودولة واحدة فيما يتعلق بالمادة ٤٦، ودولة أخرى فيما يتعلق بالمادة ٤٩.

### معلومات عن الاحتياجات التي يجري تلبيتها بالفعل، وآليات المتابعة الوطنية

٧١- سبق أن أُشير أعلاه إلى أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة تتضمن عدة فئات للاحتياجات من المساعدة التقنية محدّدة مسبقاً، كما تتضمن فئة جامعة للاحتياجات

الأخرى. ويندرج كثير من الاحتياجات المستبانة أثناء عمليات الاستعراضات القطرية ضمن تلك الفئة العريضة، أما الاحتياجات الأعم فقد أدرجت في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية. وهذا ما أتاح للدول المستعرضة في عدة حالات، سبيلاً للقيام بمتابعة نتائج استعراضاتها، باستخدام الاستعراض الأولي كأساس لتحليل أشمل لاحتياجاتها من المساعدة التقنية.

٧٢- ومن أجل تفعيل عملية المتابعة ترسل الأمانة، عقب الانتهاء من الاستعراض القطري وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، خطاباً تبدي فيه استعدادها للمضي قدماً في متابعة نتائج عملية الاستعراض، بوسائل منها مساعدة الدولة الطرف المستعرضة على وضع خطة عمل ذات أولويات محددة، ومناقشة كيفية تلبية الاحتياجات المستبانة، بوسائل منها إقامة حوار مع الجهات المانحة المحتملة. كما يتابع تلك النتائج كل من شبكة المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً المستشارين الميدانيين التابعين للفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية. وعلى سبيل المثال أدرجت الاحتياجات من المساعدة التقنية المنبثقة من الاستعراضات في البرامج القطرية والإقليمية، وبُذلت جهودٌ لتشجيع إدراجها ضمن برامج الأمم المتحدة الأوسع والبرامج الثنائية، بوسائل منها التبكير بإدراجها ضمن عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المهم للغاية في هذا الصدد توافر التمويل الابتدائي الذي يتيح للمكتب تقديم خدمات متابعة استشارية من أجل العمل مع البلدان الطالبة على وضع خطط عمل محددة الأولويات تستند إلى الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات.

٧٣- وقدمت عدة دول أثناء عملية الاستعراضات القطرية معلومات عن الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية التي صاغتها واعتمدها لمكافحة الفساد. وتضمنت هذه الاستراتيجيات والخطط أنشطة تتعلق بإرساء أو تدعيم أطر قانونية ومؤسسية لمكافحة الفساد. وذكرت إحدى الدول أنها تحتاج عموماً إلى تعزيز قدرتها على تقييم فعالية تدابير مكافحة الفساد. وذكرت دولة أخرى أنها تسعى إلى زيادة الانخراط في استبانة وتحليل المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بعد الانتهاء من عملية الاستعراض القطري، استناداً إلى المساعدة التي سبق تقديمها في سياق خططها الوطنية لمكافحة الفساد. وشددت إحدى الدول أيضاً على أهمية وضع استراتيجية شاملة تضم مختلف عمليات الإصلاح، بما فيها استراتيجية مكافحة الفقر واستراتيجية تعزيز الحوكمة الرشيدة واستراتيجية مكافحة الفساد، إلى جانب استراتيجية للمساعدة مماثلة في الشمول تضعها الجهات المانحة.

٧٤- ومن أجل توضيح كيفية استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية في حالة بعينها، ذكرت إحدى الدول المستعرضة المنتمية إلى مجموعة الدول الأفريقية أنها تسعى إلى توسيع وتعميق استبانة ما تحتاجه لتنفيذ الاتفاقية من مساعدة تقنية، بغية صوغ خطة عمل وإدراج تلك الاحتياجات ضمن أطر المساعدة الإنمائية القائمة، مثل العمليات الخاصة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونظمت عدة دول زيارةً قطرية التقى أثناءها موظفو المكتب بالجهات المانحة والشركاء الآخرين، ثم دعت الدولة المعنية الأمانة والمستشار الإقليمي المعني إلى العودة من أجل المشاركة في حلقة عمل قادها مسؤولٌ جهة الاتصال في البلد المستعرض من أجل مواصلة العمل على تلبية الاحتياجات المستبانة أثناء عملية الاستعراض، ولوضع خطة عمل تنفيذية. وأُتبعَ هُجْمًا مماثل في حالات تعاونت فيها البلدان مع المكتب على وضع وتنفيذ برنامج وطني متكامل يشمل الاحتياجات المنبثقة من عملية الاستعراض.

٧٥- وبعد انتهاء الدول، في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، من تحديد ما تحتاج إليه من مساعدة تقنية لتنفيذ أحكام معينة من الاتفاقية، يُطلب من تلك الدول أن تقدم معلومات عما إذا كان يجري بالفعل، تلبية تلك الاحتياجات جزئياً أو كلياً، وعن الاحتياجات التي لا يزال يلزم تليتها من أجل سد الثغرات المستبانة على نحو وافٍ. ومثلما ذُكر أعلاه، أوصى مؤتمر الدول الأطراف بأن تحدد الدول الأطراف احتياجاتها من المساعدة التقنية في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي التقارير القطرية، مع تفضيل أن تكون تلك الاحتياجات مُرتبةً حسب أولوياتها؛ وبأن تواصل الدول الأطراف، عند الاقتضاء، تزويد المكتب بمعلومات عن مشاريع المساعدة التقنية الجارية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

٧٦- ولم يقدم سوى عدد قليل من الدول المستعرضة معلومات من هذا القبيل في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مع أن البعض قد بدأ يفعل ذلك في العامين الثاني والثالث. وعادةً ما كان تلقي معلومات أخرى عن أنواع المساعدة التقنية التي تُقدّم بالفعل يجري من خلال الحوار المباشر، أي خلال الزيارات القطرية؛ وذلك إما من السلطات الوطنية وإما أثناء اللقاءات التي تتولى جهة الاتصال التابعة للدولة المستعرضة تنظيمها مع مقدمي المساعدات التقنية والمانحين والشركاء، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٧- وأشارت إحدى الدول، على سبيل المثال، إلى برنامج مساعدة واسع جارٍ تنفيذه لتحديث نظامها القضائي من خلال برنامج وطني اعتمد في عام ٢٠٠٥، يتضمن تعزيز نزاهة القضاء وتحسين تشغيل نظام المحاكم فيها. وقد نُفذ هذا البرنامج بالتعاون مع جهة مانحة ثنائية وتضمن عناصر متعلقة بمكافحة الفساد. وأفادت دولة أخرى عن مشروع مماثل اضطلع به بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وجهة مانحة ثنائية، وتضمن تدريباً للموظفين

القضائيين وإصلاحاً تشريعياً وإنشاء قواعد بيانات خاصة بالتشريعات. وأعربت تلك الدولة عن اهتمامها بإحياء تلك الأنشطة، لأن البرنامج استمر من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ ولم يُمدد بعدها. وقدمت إحدى الدول معلومات مفصلة عن مساعدة جارية يقدمها مجلس أوروبا إلى أجهزة النيابة العامة فيها، وعن مساعدة في مجال صوغ التشريعات تقدمها جهة مانحة ثنائية. وأفادت دولة أخرى عن تلقيها مساعدة خاصة في صياغة تشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

### المجالات التي يلزم إيلاؤها مزيداً من الاهتمام تعزيراً لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية وتدعيماً للاستجابات

٧٨- كان مؤتمر الدول الأطراف قد طلب إلى الأمانة أن ترسم خريطة للجهات المانحة وللمساعدات التقنية المقدمة. وقد وفّرت عدة دول أطراف تلك المعلومات في سياق الاستعراضات، بينما سافت دول أخرى، أثناء دورات فريق استعراض التنفيذ، أمثلة لمساعدات تقنية ناجحة قدّمتها جهات مانحة ثنائية ومنظمات متعددة الأطراف ومكتب المخدّرات والجريمة. غير أن المعلومات المتلقاة لم تكن كافية للقيام بعملية رسم خرائط شاملة، وإن ثبت أن من المفيد، في سياقات قطرية معينة، أن تتاح تلك المعلومات عندما يُسترعى انتباه الجهات المانحة المحتملة إلى الاحتياجات المنبثقة من الاستعراضات. ولعل المؤتمر يود أن يزود الأمانة بمزيد من الإرشادات بشأن سبل تدعيم جمع المعلومات لكي يتسنى القيام بعملية رسم خرائط شاملة، تساعد في نهاية المطاف على تحديد المزايا النسبية وأولويات تقديم المساعدات.

٧٩- وعلى الصعيد القطري، كانت الخلاصات الوافية مصدراً مهماً للمعلومات، لكنها قد لا تتضمن دائماً تفاصيل كافية يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ قرارات البرمجة أو الاستجابات المحتملة لطلبات المساعدة التقنية. ويمكن الاستعانة بالتقارير الكاملة، إذا ما وافق البلد المستعرض على ذلك، كأساس لإجراء تحليل أكثر تعمقاً ولتحديد أولويات الاحتياجات القطرية، مما يمكن أن يفضي إلى صوغ خطة عمل تنفيذية. وهذا يكفل أن تكون المساعدة التقنية مَقُودَةً من جانب البلد المعني وقائمةً على احتياجاته ومتكاملةً ومنسقة. ولعل المؤتمر يود النظر في كيفية تعزيز توافر المعلومات المتأتية من عملية الاستعراض القطري ضمناً لوجود متابعة للاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية.

٨٠- وقد برزت الحاجة إلى تحسين تحليل ومناقشة المزايا النسبية لتقديم مساعدات تقنية شاملة أثناء دورات فريق الاستعراض؛ إذ تبين أن المساعدة، في بعض الحالات، لا تركز إلا على مؤسسة معينة، مما يترك سائر المجالات ذات الصلة، وخصوصاً في إطار منظومة العدالة

الجنائية، منقوصة الموارد ومحدودة القدرة. ولعل المؤتمر يود تزويد الأمانة بمزيد من الإرشادات بشأن مدى استحسان إجراء الفريق، أثناء إحدى دوراته، مناقشات مركزة حول المزايا النسبية لتقديم مساعدات تقنية شاملة.

٨١- كما أبرزت مناقشات فريق الاستعراض أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يعزز تقديم المساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقية. وقد سبق لعملية الاستعراض، في حالات كثيرة، أن وفّرت إطاراً للتعلّم المتبادل فيما بين بلدان الجنوب. ولعل المؤتمر يود النظر في كيفية زيادة تحسين هذا الجانب من تقديم المساعدة التقنية.

٨٢- وشدّدت عدة دول مستعرضة على الحاجة إلى مساعدة تقنية في مجال التحضير للاستعراضات ومتابعتها. وأبدت ترحيبها بما تتلقاه من مساعدات، وذكرت أنه من الأهمية بمكان أن يزود مكتب المخدّرات والجريمة بالموارد اللازمة لكي يواصل تقديم هذا الشكل من المساعدة المخصصة إلى البلدان الطالبة. ولعل المؤتمر يود توفير مزيد من الإرشادات بشأن سبل ضمان تمويل مستدام لسنوات عديدة من أجل توفير المساعدة التقنية دعماً لعملية الاستعراض، عندما يُطلب ذلك.

٨٣- ورئي أن المعلومات التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية في جلسات الإحاطة التي تُعقد على هامش دورات فريق الاستعراض، وفقاً للقرار ٦/٤ الذي اعتمده المؤتمر في دورته الرابعة، هي معلومات مفيدة. ولعل المؤتمر يود توفير مزيداً من الإرشادات بشأن السبل الأفضل لجمع المعلومات عن المساعدة التقنية المقدمة وتعميمها لكي تستفيد بها الدول الأطراف.

٨٤- ومع تزايد عدد الاستعراضات القطرية الجاري إنجازها، تظهر معلومات يمكن أن تفضي إلى استخدام الموارد على نحو أنجع، بمعالجة بعض الاحتياجات المعيّنة على أساس إقليمي، وكذلك بالارتكاز على برامج المساعدة التقنية الموجودة بالفعل لاستيعاب بعض الاحتياجات المنبثقة من آلية استعراض التنفيذ. وقد أخذ التحليل المبكر لنوعية المساعدات يوفر مؤشرات على أن احتياجات بناء القدرات في مجال مهارات التحريات المالية والتعاون الدولي وحماية الشهود يُفضّل أن تُلبى في بعض المناطق على أساس إقليمي. ويُذكر في هذا السياق أن نشر مستشاري المكتب الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد قد بدأ بالفعل يسهّل تقديم مساعدة تقنية هادفة على نحو شامل وناجع التكلفة. ولعل المؤتمر يود النظر في سبل لتشجيع استجابات إقليمية معززة للاحتياجات من المساعدة التقنية، عند الاقتضاء.

٨٥- وإذ نُوه إلى مهمة فريق الاستعراض المتمثلة في صوغ توصيات إلى المؤتمر، أشير أيضاً إلى جدول أعمال الأمم المتحدة الإثمائي لما بعد عام ٢٠١٥، الذي ينبغي للفريق أن يأخذه

بعين الاعتبار في المداولات التي سيجريها أثناء دورة المؤتمر الخامسة، في سياق الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تسترشد بتنفيذ الاتفاقية لدى اتخاذ قرارات سياسية أوسع نطاقاً.

٨٦- وأخيراً، لعل المؤتمر يود النظر في أولويات أنواع الاحتياجات المستبانة وفي كيفية تلبية تلك الاحتياجات، واضعاً في اعتباره النهج العالمية والإقليمية والوطنية.